

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
علوم المالية والمحاسبة

:

محددات الإيرادات الضريبية في الجزائر دراسة قياسية (2000-2020)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة وجباية معقمة

من إعداد الطالبتين

- بوصلية سوهي

- بومعزة إيناس

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ	د/ طويجني زين العابدين
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ	د/ علاب رشيد
مناقشا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ	د/ كبيش محمود

السنة الجامعية: 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نحمد الله العظيم أن وفقنا لإتمام هذا العمل العلمي فله سبحانه وتعالى الحمد
والمنة، وسلاماً على سيد الخلق محمد عليه أفضل الصلاة والسلام القائل فيما
معناه " لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

نتقدم بوافر الشكر والتقدير لأستاذنا المشرف " رشيد علاب "
الذي شرفنا بقبوله الإشراف على مذكرتنا، فأعطانا من جهده
ووقته الكثير، والذي كان لآرائه وتوجيهاته الأثر الكبير في
إنجاز هذا العمل كونه مثلاً يقتدى به في التفاني والإخلاص.
نسأل الله أن يوفقه في مساره المهني مع دوام الصحة
والعافية.

كما نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم المالية
والمحاسبة عامة وتخصص محاسبة وجباية خاصة وإلى
كل من فتح يده ليكون عوناً لنا من قريب أو من بعيد.



إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين.

إلى سكان قلبي

إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي، إلى من أعطاني ولم يزل يعطي بلا حدود، إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به... أبي العزيز حفظه الله إلى التي رأني قلبها قبل عينيها، إلى شجرتي التي لا تذبل، إلى الظل الذي أوي إليه في كل حين، إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي... أمي الغالية
حفظها الله

إلى رمز الحنان والحب جدتي الغالية حفظها الله

إلى عزوتي وسندي في الدنيا إخوتي... حمادي ويوسف

إلى وردات حياتي ورفيقات دربي أخواتي... نفين، ياسمين، ليلى، دعاء، وأحلام
وأغلاهم زهرة البيت جنان

إلى من كبرت بينهم فكانوا سندا لي في كل وقت وحين... أخوالي وخالاتي كل
باسمه

إلى كل أفراد عائلة... بوصلية صغيرهم وكبيرهم

إلى من عملت معي بجد لإتمام هذا العمل... صديقتي ورفيقة دربي إيناس

إلى صديقاتي... نصيرة، كنزة، أسماء، عبير، صورية، إكرام

إلى كل قسم العلوم المالية والمحاسبة وجميع دفعة 2022

إلى من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي





إهداء

باسم الأمل إذا كان الأمل أساس العمل، باسم الصبر إذا كان الصبر أساس ال
باسم الاجتهاد إذا كان الاجتهاد أساس النجاح وباسم النجاح إذا كان بالتوفيق من
العلي العظيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي، إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا
حدود، إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به...أبي العزيز حفظه الله
إلى التي رأني قلبها قبل عينيها، إلى شجرتي التي لا تذبل، إلى الظل الذي آوي إليه
في كل حين، إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي، إلى نبع الحنان...أمي
الغالية حفظها الله

إلى من كانوا سندا لي في الدنيا إخوتي...نبيل، فاتح، محمد، وأحبهم إلى قلبي
هارون

إلى وردات حياتي ورفيقات دربي أخواتي...نجاة، عليمة، سعاد، وأحلامهم وأغلامهم
فاطمة الزهراء

إلى عمتي الغالية سعيدة حفظها الله

إلى روح جدي وجدتي رحمهم الله

إلى من أصبحت الحياة جميلة بوجودها معي، إلى التي عملت بجد لإتمام هذا العمل
صديقتي ورفيقة دربي... سوهي

إلى صديقاتي التي عشت معهم أجمل اللحظات وأحلاها...نصيرة، أماني، كنزة،
أسماء، حليلة، يسرى، نورة، فتيحة، صوراية

إلى كل قسم العلوم المالية والمحاسبة ودفعة 2022

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي، إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلبي

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الشكر
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة الإختصارات
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: أساسيات الإيرادات الضريبية	
5	تمهيد
6	المبحث الأول: مدخل للضرائب
6	المطلب الأول: مفهوم الضريبة
9	المطلب الثاني: أهداف الضريبة
11	المطلب الثالث: الأسس والقواعد العامة للضريبة
13	المبحث الثاني: ماهية الإيرادات الضريبية
13	المطلب الأول: تعريف الإيرادات الضريبية
14	المطلب الثاني: تصنيف الإيرادات الضريبية
19	المطلب الثالث: مصادر الإيرادات الضريبية
20	المبحث الثالث: محددات الإيرادات الضريبية
20	المطلب الأول: المحددات الاقتصادية
21	المطلب الثاني: المحددات السياسية
22	المطلب الثالث: المحددات الاجتماعية
24	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر	
26	تمهيد
27	المبحث الأول: الجباية العادية في الجزائر
27	المطلب الأول: تعريف الجباية العادية
28	المطلب الثاني: مكونات الجباية العادية
47	المطلب الثالث: تطور حصيلة الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)
49	المبحث الثاني : الجباية البترولية في الجزائر
49	المطلب الأول: مفهوم الجباية البترولية
51	المطلب الثاني: مكونات الجباية البترولية
57	المطلب الثالث: تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)
60	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لمحددات الإيرادات الضريبية في الجزائر للفترة من 2000 إلى 2020	
62	تمهيد
63	المبحث الأول: الدراسات العلمية السابقة للموضوع
63	المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية
66	المطلب الثاني: الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية
67	المطلب الثالث: ملخص الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية والأجنبية
70	المبحث الثاني: صياغة النموذج
70	المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد
72	المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة
84	المبحث الثالث: تقدير النموذج وتفسير ومناقشة النتائج
84	المطلب الأول: تقدير النموذج باستخدام برنامج EVIEWS 10.0

فهرس المحتويات

85	المطلب الثاني:دراسة جودة النموذج
87	المطلب الثالث: تقدير ومناقشة النتائج
89	خلاصة الفصل
91	الخاتمة العامة
94	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق
	الملخص

فهرس الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
30	حساب ضريبة الدخل الإجمالي	01
32	نسب الضريبة على الثروة	02
35	المعدلات والمبالغ المستفيدة من التخفيض	03
37	القيمة الايجارية الجبائية للرسم العقاري على الملكيات المبنية	04
39	القيمة الايجارية الجبائية للرسم العقاري على الملكيات الغير مبنية	05
42	المنتجات المطبق عليها الرسم الداخلي على الاستهلاك	06
44	يوضح المنتجات الخاضعة لرسم المرور	07
45	العمليات الخاضعة لحقوق الطابع ومعدلاتها	08
46	العمليات الخاضعة لرسم التسجيل ونسبها	09
47	تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	10
52	كيفية تحديد مبلغ الرسم المساحي	11
57	تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020	12
67	ملخص الدراسات السابقة	13
73	الإيرادات الضريبية للفترة من 2000 - 2020	14
74	الناتج الداخلي الخام للفترة من 2000 - 2020	15
75	التضخم للفترة من 2000 - 2020	16
77	الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة من 2000 - 2020	17
78	الاستثمار للفترة من 2000 - 2020	18
79	سعر النفط للفترة من 2000 - 2020	19
80	سعر الصرف للفترة من 2000 - 2020	20
81	الصادرات للفترة من 2000 - 2020	21
82	الواردات للفترة من 2000 - 2020	22
83	معدل الضغط الضريبي للفترة من 2000 - 2020	23
84	نتائج تقدير الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج Eviews 10.0 .	24

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الجباية العادية خلال الفترة من 2000 – 2020	48
02	تطور الجباية البترولية خلال الفترة من 2000 – 2020	58
03	الإيرادات الضريبية في الفترة من 2000 – 2020	73
04	الناتج الداخلي الخام في الفترة من 2000 – 2020	74
05	التضخم في الفترة من 2000 – 2020	76
06	الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة من 2000 – 2020	77
07	الاستثمار في الفترة من 2000 – 2020	78
08	سعر النفط في الفترة من 2000 – 2020	79
09	سعر الصرف في الفترة من 2000 – 2020	80
10	الصادرات في الفترة من 2000 – 2020	81
11	الواردات في الفترة من 2000 – 2020	82
12	الضغط الضريبي في الفترة من 2000 – 2020	83

فهرس الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة من 2000 إلى 2022.
02	النموذج الإحصائي EViews 10.0

فهرس الاختصارات

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

الاختصار	المدلول
RF	الإيرادات الضريبية
PIB	الناتج الداخلي الخام
INF	التضخم
IDE	الاستثمار الأجنبي المباشر
I	الاستثمار
PET	سعر النفط
TCH	سعر الصرف
EXP	الصادرات
IMP	الواردات
TPF	معدل الضغط الضريبي

مقدمة عامة

إن النشاط المالي للدولة يرتبط أساساً بدورها ذلك أن اتساع دورها يقتضي توسعاً في نفقاتها العامة وأن هذا التوسع في النفقات يتطلب حصولها على قدر أكبر من الموارد المالية، وتمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية نفقاتها العامة. وتعتمد الدولة على مصادر متعددة للإيرادات العامة وتختلف أهمية هذه المصادر حسب النظام الاقتصادي السائد ومدى تقدم الدولة والنظام السياسي المتبع، وتنقسم هذه الإيرادات العامة إلى الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية.

تمثل الضرائب أهم مصادر التمويل التي تستخدمها الحكومة لتمويل برامجها الاتفاقية، حيث تشكل أعلى وزن نسبي في هيكل التمويل الحكومي لمعظم دول العالم.

وتعد الجباية أحد أهم أدوات السياسة المالية للدولة المستخدمة من أجل معالجة الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والجزائر على غرار مختلف دول العالم تعتمد على الإيرادات الضريبية بشكل كبير حيث يقسمها النظام الجبائي الجزائري إلى قسمين رئيسيين يتمثلان في الجباية العادية والجبابة البترولية.

الإشكالية

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في:

فيم تتمثل محددات الإيرادات الضريبية في الجزائر؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مصادر الإيرادات الضريبية في الجزائر؟
- كيف تساهم الجباية العادية والجبابة البترولية في الإيرادات الضريبية؟
- ما هي أهم المتغيرات التي تؤثر على الإيرادات الضريبية في الجزائر؟

الفرضيات

من أجل تحليل موضوع الدراسة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- تتمثل مصادر الإيرادات الضريبية في الجزائر في الجباية العادية والجبابة البترولية.
- تعتمد الدولة بشكل رئيسي على الجباية البترولية في إيراداتها الضريبية بالرغم من الارتفاع الذي تشهده الجباية العادية.

- أهم المتغيرات التي تؤثر على الإيرادات الضريبية في الجزائر هي: الناتج الداخلي الخام، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار، سعر النفط، سعر الصرف، الصادرات، الواردات، معدل الضغط الضريبي.

أهمية الدراسة

- التطرق إلى التطور الحاصل في حجم الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2000-2020.
- الطرق إلى التطور الحاصل في حجم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2000-2020.
- إبراز أهم مكونات الجباية العادية والجباية البترولية وفقا للتعديلات التي أجريت في الفترة الأخيرة.
- إدراج نموذج قياسي لتحديد تأثير الناتج الداخلي الخام والتضخم والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر النفط وسعر الصرف والصادرات والواردات وكذا معدل الضغط الضريبي على الإيرادات الضريبية.

أهداف الدراسة

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز مصادر الإيرادات الضريبية في الجزائر.
- دراسة تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة 2000-2020.
- بناء نموذج قياسي يبين لنا أثر المتغيرات الاقتصادية على الإيرادات الضريبية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب من بينها:

- محاولة معرفة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الإيرادات الضريبية.
- قلة الدراسات القياسية في الموضوع.
- محاولة التحليل القياسي وتبيان العلاقة الإحصائية بين الناتج الداخلي الخام، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار، سعر النفط، سعر الصرف، الصادرات، الواردات، معدل الضغط الضريبي، والإيرادات الضريبية.
- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع بحكم التخصص العلمي والاهتمام بجانب الاقتصاد الكلي عموما.

حدود الدراسة

لدراسة هذا الموضوع يقتضي الأمر ضرورة اعتماد المجالات التالية:

- المجال الموضوعي: التعرف على محددات الإيرادات الضريبية في الجزائر.
- المجال الجغرافي: اقتصرت الدراسة على دراسة حالة الجزائر فقط.
- المجال الزمني: 2000-2020 كفترة دراسة.

المنهج المتبع

لإحاطة بموضوع الدراسة و الإجابة على الإشكالية المطروحة و تحقيق أهدافها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتقديم الأدبيات النظرية للموضوع، كما اعتمدنا أيضا على المنهج التحليلي من أجل تحليل معطيات مختلف الجداول و المنحنيات بالإضافة إلى المنهج الإحصائي عن طريق استخدام أسلوب قياسي و هو الانحدار الخطي المتعدد من خلال برنامج Eviews10.0 وعلى قاعدة البيانات للمتغيرات (الناتج الداخلي الخام، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار، سعر النفط، سعر الصرف، الصادرات، الواردات، معدل الضغط الضريبي) و المتغير التابع الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2000-2020.

صعوبات الدراسة

- قلة المراجع والدراسات في مجال محددات الإيرادات الضريبية في الجزائر.
- صعوبة تحصيل إحصائيات جديدة للسنوات الأخيرة من سنة 2017-2020.

هيكل الدراسة

لإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول يحتوي كل فصل على ثلاث مباحث حيث:

- الفصل الأول بعنوان الإيرادات الضريبية تطرقنا فيه إلى الضرائب بشكل عام ومن ثم ماهية الإيرادات الضريبية ومحدداتها.
- الفصل الثاني بعنوان الإيرادات الضريبية في الجزائر بحيث تناولنا فيه الجباية العادية والجباية البترولية وكذا حصيلتهم خلال فترة الدراسة.
- الفصل الثالث بعنوان الدراسة القياسية لمحددات الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الفصل الأول: أساسيات الإيرادات الضريبية

تمهيد

المبحث الأول: مدخل للضرائب

المبحث الثاني: ماهية الإيرادات الضريبية

المبحث الثالث: محددات الإيرادات الضريبية

خلاصة الفصل

تمهيد:

إن النشاط المالي للدولة يرتبط أساسا بدورها، ذلك أن اتساع دورها يقتضي توسعها في نفقاتها العامة وأن هذا التوسع في النفقات يتطلب حصولها على قدر أكبر من الموارد المالية، وتمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية نفقاتها العامة. وتعتبر أيضا أداة من أدوات التوجه الاقتصادي والاجتماعي، وهناك العديد من مصادر هذه الإيرادات في العصر الحديث أهمها الموارد الضريبية أو ما يعرف بالإيرادات الضريبية، إذ تستهدف الضريبة من خلالها مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية مما يسمح لها بتحقيق أهداف المجتمع وكذا الاستقرار الاقتصادي.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: مدخل للضرائب

المبحث الثاني: ماهية الإيرادات الضريبية

المبحث الثالث: محددات الإيرادات الضريبية

المبحث الأول: مدخل للضرائب

لقد وجدت الضرائب منذ القدم وكانت محور الدراسات المالية باعتبارها أهم إيرادات الدولة، وتعد وسيلة أساسية للتعبير عن علاقة الدولة بالأفراد، وما لها من أهمية في تحقيق السياسة المالية للدولة، لذلك ارتبط وجودها بوجود الدولة، وتغيرت بتغير أهدافها، وخضعت كغيرها من العناصر المالية لمختلف التوجهات من سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية ونفسية، وقد تعددت مناهج الباحثين في الضريبة، فمنهم من نظر إليها نظرة مالية بحتة.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة

تعددت التعاريف التي تعرضت للضريبة، إلا أنها تتفق على مجموعة من الخصائص التي تميز الضريبة عن غيرها من الاقتطاعات، وفيما يلي عرض لأهم التعاريف.

الفرع الأول: تعريف الضريبة

يوجد العديد من التعاريف الخاصة بالضريبة، نذكر منها:

التعريف الأول: " كل اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية على الأفراد، للمشاركة في تحمل أعباء الخدمات العامة والإنفاق العام، تبعاً لمقدرتهم على الدفع دون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات أو هذه النفقات، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية"¹.

التعريف الثاني: " مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية، والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية"².

التعريف الثالث: " مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبراً وبصفة نهائية دون مقابل، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع"³.

التعريف الرابع: " فريضة مالية يدفعها الأفراد بصفة جبرية ونهائية دون مقابل مباشر، بهدف تغطية النفقات العامة"⁴.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، بدون طبعة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص ص 239-240.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 145.

³ محمد الطاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسير، 2007، عمان، الأردن، ص 89.

⁴ Xavier vandendriessche, **finance publiques**, Edition facompo, France, 2008, p 53.

ويمكن القول مما سبق أن "الضريبة اقتطاع نقدي تفرضه السلطات العامة، وفق قانون محدد على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حسب قدراتهم التكليفية، بصورة نهائية وبلا مقابل، تدفع للدولة أو لإحدى الهيئات العامة المحلية، بقصد تغطية الأعباء العامة".

الفرع الثاني: خصائص الضريبة

ومن خلال هذه التعاريف السابقة، يمكن تحديد خمس خصائص للضريبة، كما يلي:

1- الضريبة ذات شكل نقدي:

مع انتشار استعمال النقود واعتبارها وسيلة وأداة التعامل الأساسية في المجتمع، انتهى عهد الصور العينية للضريبة خاصة مع كثرة عيوبها وصعوبة جبايتها، أين كانت الضريبة تدفع بشكل عيني وهذا بتقديم الأفراد جزءا من محاصيلهم الزراعية أو بالعمل لأيام معدودة لصالح الدولة، إلا أن نظام الضريبة العينية لم يكن عادلا عند فرض الضريبة على الناتج الإجمالي دون النظر إلى تكاليف الإنتاج للمكلف، كما أن النفقات والإيرادات العامة أصبحت في شكل نقدي بما يلاءم الظروف والأنظمة الحديثة¹.

2- الضريبة تدفع جبرا:

الضريبة مظهر من مظاهر التعبير عن السيادة، ويتم إقرارها من طرف واحد وهو السلطة، ويتطلب ذلك إجازة السلطة التشريعية إلا أن هذا الطابع يتعرض لبعض الاستثناءات²:

- وجود نظام الإعفاء بطلب من الممول: ويشمل هذا أشخاصا خاضعين للضريبة في إطار القانون العام، إلا أنه يمكنهم طلب الإعفاء مؤقتا أو جزئيا نتيجة وجود نصوص صريحة تسمح وتحدد إمكانية وشروط الاستفادة من الإعفاء. كما هو الحال بخصوص المزايا التي تمنحها الحكومة للاستثمار.
- وجود نظام الخضوع للضريبة بالاختيار: تحدد التشريعات الضريبية مجموعة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الضريبة. إلا أنه يمكنهم اختيار الخضوع للضريبة، كما هو الحال بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة في الجزائر.

¹ رتيبة بوهالي، محاضرات في جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017، ص 5.

² عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 22-23.

3- الضريبة تدفع بصفة نهائية:

يقصد بها أن الفرد الذي يلتزم بدفع الضريبة، إنما يدفعها للدولة بصفة نهائية فلا تلتزم الدولة برد قيمتها إليه بعد ذلك، وفي هذا تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين في سنداتهِ وبدفع فوائد عن المبالغ المكتتب بها في أغلب الأحيان¹.

4- الضريبة تدفع بدون مقابل:

يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة. ويدفع المكلف الضريبة مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة. كما أن تقدير الضريبة لا يتم بناء على مدى انتفاع الفرد بالخدمات العامة، بل يتم وفقاً للمقدرة التكلفة للفرد، أي مقدرة على الدفع بالنسبة لغيره من الأفراد وعلى تحمل الأعباء العامة، والدولة هي التي تحدد هذه المقدرة. لذا لا بد لها من مراعاة الظروف الشخصية للمكلف عند فرض الضريبة لأنها تؤثر في مقدرة التكلفة².

5- تحقيق النفع العام:

مع التطور الاقتصادي ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، أصبحت الضريبة هي أحد أدوات الإصلاح الاجتماعي والتوجيه الاقتصادي تعبئة الموارد من أجل تنمية عامة وشاملة. فلم يعد دورها يقتصر على الوظيفة المالية في تمويل أوجه الإنفاق العام، وإنما بجانب ذلك أصبحت تقوم بتحقيق العدالة الاجتماعية أو حماية المنتجات المحلية، أو قياس الاستهلاك والعمل على توزيع الموارد الإنتاجية بين فروع النشاط الإنتاجي المختلفة لتحقيق أهداف موضوعة يراود تحقيقها³.

الفرع الثالث: الفرق بين الضريبة والمبالغ الأخرى المدفوعة للدولة

هناك اختلاف بين مجموعة المبالغ التي تدفع للدولة والتي تعتبر إيرادات لها وبين مفهوم الضريبة ومن هذه المبالغ⁴:

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 153.

² سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة (النفقات العامة-الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 120-221.

³ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 153.

⁴ عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 06.

- **الرسم:** هو عبارة عن مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة جبرا من المكلف مقابل تقديم خدمة معينة له بهدف تغطية نفقات الدولة كرسوم المهن، رسوم القضاء، رسوم ترخيص المركبات... الخ. في حين يتشابه مع الضريبة في انه يدفع بشكل نقدي بقصد تغطية النفقات العامة، وانه يختلف عنها في كون الرسم يدفع نتيجة خدمة مباشرة تقدم للمواطن بينما لا يوجد مردود مباشر مقابل دفع الضريبة.
- **الإتاوة:** هي عبارة عن مبلغ تتقاضاه الدولة جبرا من مالكي العقارات نتيجة استفادتهم من عمل قامت به الدولة، أدى إلى تحسين وإضافة إلى هذا العقار كشق طرق جديدة أو عمل أرصفة... الخ. ويتشابه كما هو الحال بالنسبة للرسم مع الضريبة في ان كليهما يدفع جبرا لتغطية النفقات العامة، وتختلف في كونها تدفع مقابل خدمة مباشرة وتفرض فقط على مالكي العقارات، وكذلك في انه يدفع مرة واحدة بينما يتم دفع الضريبة بشكل مستمر.
- **الغرامة:** هي عبارة عن مبلغ من المال تتقاضاه الدولة جبرا من المكلف نتيجة ارتكابه مخالفة قانونية، أو قيامه بعمل مخالف للتعليمات الصادرة من الدولة أو أحد مؤسساتها كمخالفات السير... الخ. وتتشابه مع الضريبة بكونها تدفع جبرا للدولة، وتختلف عنها بان الغاية منها ردع المكلف عن الإتيان ببعض الأعمال أو الأفعال، في حين أن للضريبة عدد من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: أهداف الضريبة

تفرض الضريبة على الأفراد من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، يأتي في مقدمتها الهدف التمويلي باعتبارها مصدرا هاما للإيرادات العامة، بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وهي كالتالي:

1- الأهداف المالية: إن أول هدف للضريبة يتمثل في الهدف المالي بالحصول على الإيرادات المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة، إن الزيادة المضطردة في الأعباء المالية المطلوبة من الدولة نتيجة ازدياد المهام الملقاة على عاتقها وما يتطلبه من زيادة في النفقات، تجعل من تحقيق أكبر حصيلة ممكنة من الضريبة، هدف لا يغيب عن أي سياسة ضريبية بصورة عامة في الوقت الحاضر. والتطور الاقتصادي والاجتماعي وسع أهداف الضريبة وأصبحت تستخدم كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية¹.

2- الأهداف الاجتماعية:

تستخدم الدولة الضريبة كأداة لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية وتتمثل فيما يلي²:

¹ فاطمة السويسي، المالية العامة (موازنة-ضرائب)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ليبيا، 2005، 79.

² عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 07-08.

- التحكم في النسل: في المجتمعات التي تعاني من الكثافة السكانية العالية يتم فرض ضرائب عن كل طفل بعد عدد معين من الأطفال للمكلف الواحد، ويتم منح إعفاء ضريبي عن كل طفل في الأسرة في الدول التي تعمل على تشجيع النسل.
- إعادة توزيع الثروة بين المواطنين: المبدأ العام في فرض الضرائب هو ان الجزء الأكبر منها يقع على عاتق أصحاب الدخل العالية، ويصرف في تغطية نفقات الدولة على خدمات التعليم والصحة... وغيرها. ومن المعروف أن أصحاب الدخل المتدنية هم الأكثر استفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة وذلك لان أصحاب الدخل العالية يلجؤون في العادة إلى التعليم الخاص والمستشفيات الخاصة وغيرها من الخدمات مدفوعة الأجر...، وإذا ما تم استغلال هذا الهدف بشكل فعال وصحيح فإنه سيعمل على تقليل الفجوة بين أصحاب الدخل العالية وأصحاب الدخل المنخفضة، كما يعمل على الحد من الطبقة في المجتمع، وهذا بدوره يؤدي الى الحد من الكراهية بين طبقات المجتمع وبالتالي إلى التآلف والمحبة.
- الحد من بعض الحالات السيئة أو غير المرغوب بها في المجتمع: من أمثلة ذلك فرض ضرائب عالية على نوع من العادات السيئة كالتدخين والمسكرات وبعض السلع الترفيهية، وبالتالي محاولة التقليل من آثارها السلبية قدر الإمكان.

3- الأهداف الاقتصادية:

أصبحت من أهم الأهداف الضريبية في العصر الحديث، فالضريبة لا يمكن ان تفرض دون أن تثير انعكاسات على مكونات الاقتصاد الكلي من استهلاك وإنتاج وادخار واستثمار، لذلك تقوم الحكومات اليوم على أن تكون الضريبة وسيلة لحل مشكلاتها الاقتصادية عبر تحليل آثارها على تلك المكونات ولعل أهم هذه الأهداف¹:

أ- تشجيع بعض النشاطات الإنتاجية المرغوب فيها وكبح النشاطات غير المرغوب فيها.

ب- معالجة الأزمات الاقتصادية والدورات الاقتصادية من رخاء وركود تعد من سمات النظام الاقتصادي المعاصر، وهذه الدورات لها تأثير سيئ في الاقتصاد الوطني لذلك أصبح يلجأ إلى الضرائب لمعالجة الكساد أحيانا والتضخم أحيانا أخرى، لتأمين حالة الاستقرار الاقتصادي للدولة وذلك عبر رفع أو خفض العبء الضريبي في المجتمع.

¹ محمد خير العكام، المالية العامة 1، بدون طبعة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص ص 148-149، متاح على الموقع <https://creativecommons.org>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2022/03/16، على الساعة 14:00.

ج- منع التمركز في المشاريع الاقتصادية فيمكن اللجوء إلى الضرائب لمحاربة هذا التمركز عن طريق فرض الضرائب على اندماج الشركات في الدول التي تعاني من هذه المشكلة.

د- تشجيع الاستثمار والادخار وذلك عن طريق استخدام الحوافز الضريبية لزيادة معدل الاستثمار والتوجه نحو القطاعات المرغوب فيها وزيادة معدلات الادخار.

هـ- التحكم بالاستهلاك وخاصة في الدول النامية لكونها بحاجة إلى تنمية الفائض الاقتصادي لديها والذي يمكن أن يتم عبر ضبط الاستهلاك الكمالي وتشجيع استهلاك الحاجات الأساسية للمواطنين، والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يحمل بعداً تنموياً.

المطلب الثالث: الأسس والقواعد العامة للضريبة

الفرع الأول: الأسس القانونية للضريبة

إن نقطة الارتكاز القانونية التي تعطي للدولة الحق في فرض الضرائب وتلزم المكلفين بأدائها أثارت الكثير من الجدل بين نظريات مختلفة انتشرت في القرن التاسع عشر أهمها نظرية العقد الاجتماعي والمنفعة التي تستند إلى العلاقة التعاقدية بين الدولة والفرد، وكذلك نظرية التضامن الاجتماعي التي تعتبر فرض الضرائب واجبا وطنيا.

1- **نظرية العقد الاجتماعي والمنفعة:** يفسر دفع الضريبة وفق هذه النظرية على أساس العلاقة التعاقدية بين الدولة والأفراد حيث يتم دفع الضريبة مقابل منافع يحصل عليها المكلف من الدولة، وقد اختلف العلماء حول تحديد التكليف القانوني للعقد منهم من يرى أنه عقد بيع خدمات أو عقد تأمين أو عقد شراكة. وأشارت هذه النظرية أن الأساس القانوني لها هو عقد مالي يلتزم الأفراد بموجبه بدفع الضريبة مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة كتوفير الأمن حيث يقدمون الأفراد طوعيا جزء من دخلهم تدفع من قبلهم كضرائب مقابل الحصول على الخدمات العامة كعقد الشراكة¹.

2- **نظرية التضامن الاجتماعي:** تركز هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن الأفراد يسلمون بضرورة وجود الدولة من أجل تحقيق مصالحهم وإشباع حاجاتهم. ومن خلال ذلك ينشأ بين الأفراد تضامن اجتماعي يلتزم بموجبه كل واحد منهم بأداء الضريبة المفروضة عليه، كل حسب قدرته التكاليفية من أجل أن تتمكن الدولة من القيام بوظائفها المختلفة وتوفير مختلف الخدمات العمومية لكافة المواطنين بلا استثناء وبغض النظر عن مدى مساهمتهم في تحمل الأعباء العامة. كما أن نظرية التضامن الاجتماعي مرتبطة بفكرة السيادة التي تمارسها الدولة على مواطنيها وبالتالي إلزامهم وإجبارهم على

¹ عروبة معين عايش، أثر تطبيق قانون التقاعد الموحد رقم 26 لسنة 2019 على حجم الإيرادات الضريبية- بحث تطبيقي على عينة من الجامعات الحكومية العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15، العدد 52، الجامعة التقنية الوسطى، 2020، ص 268.

أداء الضريبة. وهذا ما يفسر إلزام المواطنين الأجانب المقيمين في الدولة سواء إقامة عادية أو مستمرة بالمساهمة في الأعباء والتكاليف العامة وأداء الضريبة المفروضة عليهم¹.

الفرع الثاني: القواعد العامة للضريبة

حتى يكون النظام الضريبي نظاما عادلا وسليما، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ والقواعد الأساسية، وقد وضع العالم الاقتصادي المعروف " آدم سميث " في مؤلفه " ثروة الأمم " أهم القواعد التي ينبغي أن يقوم عليها نظام الضرائب المثالي والتي لم تفقد أهميتها ومكانتها في الفكر المالي المعاصر.

1. قاعدة العدالة الضريبية: تعني ضرورة توزيع الأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع وفقا لمقدرتهم التكاليفية أي كل حسب الدخل الذي يتمتع به مع ضرورة إعفاء أصحاب الدخل المنخفضة من أداء الضريبة و الأعباء العائلية بما يتناسب ومستوى المعيشة، وتتحقق هذه العدالة بأن تكون الضريبة عامة بحيث تشمل كافة الأفراد و الأموال بدون استثناء، وأن يكون عبء الضريبة واحدا بالنسبة لجميع المكلفين، وأن هذا المطلب يجب أن ينصرف على النظام الضريبي ككل وأنه من الخطأ أن تنتقد هذه الضرائب على حدى لكونها غير عادلة، وذلك لأن الضرائب المتعددة قد تلغي أثر بعضها فتؤدي إلى نظام ضريبي عادل. ويصبح النظام الضريبي عادلا عندما يترتب عليه معاملة ضريبية تؤمن أغلبية أفراد المجتمع².

2. قاعدة اليقين والوضوح: يقصد بها أن تكون الضريبة محددة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام، والهدف من ذلك أن يكون المكلف متيقنا بمدى التزامه بأدائها بصورة واضحة لا لبس فيها، ومن ثم يمكنه أن مسبقا موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها ومعدلها وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها وغير ذلك من المسائل التقنية المتعلقة بالضريبة. إلى جانب معرفته لحقوقه نحو إدارة الضرائب والدفاع عنها، بحيث أن عدم الوضوح يؤدي إلى حذر المكلفين من النظام الضريبي³.

3. قاعدة الملائمة: أي اختيار مواعيد وأساليب ملائمة ومناسبة لجباية الضريبة، تتفق وطبيعة الضريبة من ناحية وظروف المكلفين والأنشطة الخاضعة لها من ناحية أخرى. فمن الملائم أن يدفع التاجر الضريبة المستحقة على أرباحه عند انتهاء السنة المالية لنشاطه وتحديد صافي حساباته. ومن غير

¹ بومحروق خير الدين، دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص ص 11-12.

² محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

³ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 29.

الملائم أن يجبر الفلاح على دفع الضريبة قبل أن ينضج محصوله الزراعي ويصبح جاهز للبيع، أي يعتبر الوقت الذي يحصل فيه دافع الضريبة على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة¹.

4. قاعدة الاقتصاد: تعني هذه القاعدة الاقتصاد في كلفة جباية الضريبة أي أن تنظم كل ضريبة بحيث لا تزيد كلفة جبايتها عما يدخل خزينة الدولة. ويعني ذلك أن على الدولة أن تختار أسلوباً للجباية يكلفها أقل نفقة ممكنة حتى لا يتحمل المكلف تضحية في غير موضعها ويتضاءل الفرق بين ما يدفعه وما يدخل خزانة الدولة، فكل زيادة في كلفة الجباية تؤدي إلى تحميل المكلف بعبء لا تقابله زيادة في الإيرادات العامة، وعليه فقاعدة الاقتصاد تعني أن أفضل الضرائب هي تلك التي تتميز بانخفاض كلفة تحصيلها وارتفاع وغازة حصيلتها².

وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي القواعد الأساسية للضريبة كما صاغها آدم سميث ومازالت محل اعتبار في علم المالية الحديث، ويضيف بعض الكتاب لها قاعدتين تكمليتين هما قاعدة المرونة ويقصد بها زيادة الحصيلة تبعاً لزيادة الدخل والثروة القوميتين، وقاعدة الإنتاجية ومعناها أن تكون حصيلة الضريبة كبيرة حتى تغني ضرائب قليلة عن ضرائب كثيرة ومتعددة.

المبحث الثاني: ماهية الإيرادات الضريبية

تعرف الإيرادات العامة بأنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وتتنوع إيرادات الدولة بحسب مصدرها ولهذا قد تكون إيرادات غير ضريبية وإيرادات ضريبية.

المطلب الأول: تعريف الإيرادات الضريبية

تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في مواردها سواءاً لتغطية نفقات التشغيل الحكومي أو لتمويل المشروعات الاقتصادية والاستثمارية، إضافة إلى كون الضرائب من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فهي بند مهم من بنود إيرادات الدولة في الموازنة العامة، إذ تساهم الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة بمساهمة لا يمكن التقليل من شأنها، مما على الدول أن تهتم بالإيرادات الضريبية وسهولة توظيفها التوظيف الأمثل لخدمة السياسة الاقتصادية في المجتمع. وبالتالي تعتبر الحصيلة الضريبية مورد مالي لا غنى عنه وذلك لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية التي من الممكن أن تتعرض لها الدولة.

وعليه سنقدم بعض التعاريف الخاصة بالإيرادات الضريبية:

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 97.

الفصل الأول: أساسيات الإيرادات الضريبية

التعريف الأول: "الإيرادات الضريبية هي الإيرادات التي تجمعها الحكومات من خلال فرض الضرائب"¹.

التعريف الثاني: "الإيرادات الضريبية هي جميع الأموال التي يتم تحصيلها عن طريق الضرائب المختلفة كالضرائب على الدخل وضرائب المبيعات وغيرها"².

التعريف الثالث: "الإيرادات الضريبية هي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من فرض الضرائب المختلفة في نظامها الضريبي، أو بعبارة أخرى أنها المبالغ التي تجبها الإدارة الضريبية بعد تحديد المادة الخاضعة لدخول (الطبيعيين أو المعنويين) الخاضعين للقوانين الضريبية"³.

من التعاريف السابقة نستخلص أن الإيرادات الضريبية تعتبر من المصادر الرئيسية بل من أهم المصادر في تمويل الموازنة العامة باعتبار أن الضرائب أداة فعالة في يد الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي على خلاف المصادر الأخرى التي لا تتمتع بهذه الخاصية.

المطلب الثاني: تصنيف الإيرادات الضريبية

إن عملية تصنيف الإيرادات الضريبية من الأمور التي شغلت الباحثين في المجال الضريبي لتلازم تلك الدول على مختلف العصور. واضعين نصب أعينهم مصالح الدولة والمواطنين، مع الموازنة بين هاتين المصلحتين عند تشريع القوانين والأنظمة الخاصة والمتعلقة بالنظام الضريبي، مراعين في ذلك القواعد الضريبية.

وتتطوي مسألة التصنيف الضريبي على عدة أمور تتعلق بتحديد الوعاء الضريبي الذي يعرف بأنه "المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة، مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء حسب الأنظمة المحددة لذلك"⁴.

وعليه يعتمد في تصنيفها على تحديد نوع الضرائب التي ستفرض على المكلفين والتي تصنف على النحو التالي:

¹ الإيراد الضريبي، <https://ar.m.wikipedia.org> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/02/28، على الساعة 18:28.

² أنواع الإيرادات العامة والنفقات العامة rouwwad.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/03/01، على الساعة 11:00.

³ نضال رؤوف أحمد، سري رياح عواد، تأثير معوقات تحصيل ضريبة الاستقطاع المباشر على الإيرادات الضريبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والستين، تموز، 2021، ص 199، متاحة على الموقع bcuj.baghdadcollage.edu.Tq، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/03/05، على الساعة 10:25.

⁴ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات-دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة-الرسم على القيمة المضافة-دراسة نظرية وتطبيقية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 30.

الفرع الأول: الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة¹

1- الضريبة الوحيدة: بمقتضاها لا تفرض إلا ضريبة واحدة على الشخص وهي تتسم بالبساطة والعدالة وسهولة أدائها واقتنائها. أو هي الضريبة التي تغطي الإيرادات التي يحصل عليها المكلف في وعاء واحد ويحدد لها سعر واحد تقتطع على أساسه الضريبة المستحقة، وهي ناجحة أكثر في الدول المتقدمة وتتميز بالاقتصاد في نفقات الجباية وتحقق العدالة الضريبية، وتمكن من معرفة الضريبة المستحقة بسهولة.

2- الضريبة المتعددة: هي الضريبة التي تفرض على مصدر من مصادر الإيراد والدخل الذي يحصل عليها المكلف على حدى و بسعر معين. ومن مزاياها أنها يمكن أن توفر حصيلة معتدلة خاصة في الدول النامية التي يكثر فيها ظاهرة التهرب الضريبي، ومن عيوبها ارتفاع تكاليف جبايتها.

الفرع الثاني: الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال

1- الضريبة على الأشخاص (الأفراد): هي تلك الضرائب التي يكون وعاؤها الفرد بعينه دون الاهتمام بأملكه أو مقدار ثروته، وتفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة وبصرف النظر عن امتلاكهم للثروة، ولذا تعرف بضريبة الرؤوس. وقد تفرض على جميع الأشخاص دون تمييز أو على بعض الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط خاصة (كالذكور الذين يبلغون سنا معينة)، وقد تفرض على الأسرة باعتبارها وحدة اجتماعية. وعليه فقد تم تقسيمها إلى نوعين²:

• **الضريبة على الأفراد:** من خلال هذا النظام الضريبي يقسم المجتمع إلى طبقات على أساس اجتماعي أو اقتصادي ومن ثم يوزع الأفراد على هذه الطبقات، وتفرض الضريبة على كل فرد بناء على الطبقة التي ينتمي إليها. ومن أمثلتها الضريبة التي فرضتها فرنسا على الأسر عام 1695م بحيث قسمت المجتمع إلى اثنين وعشرين طبقة اجتماعية. كذلك هو الحال في مصر التي عرفت هذا النوع الضرائب عام 1875م عندما صدر مرسوم قسم الأهالي إلى ثلاث طبقات وألغيت هذه الضريبة عام 1880م.

• **الضريبة الموحدة على الأفراد:** وتعني أن كل فرد من الأفراد الخاضعين للضريبة يلزم بدفع نفس المبلغ، ومع تقدم المجتمعات وظهور الفوارق الاقتصادية بين الأفراد ظهرت عدم عدالة الضريبة

¹ زواش زهير، محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2019، ص 47.

² خالد عبد الحفيظ محمد حمد، أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان للفترة (1985-2010)، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مارس 2021، ص 51.

الموحدة على الأفراد. بالإضافة إلى أن حصيلتها كانت بسيطة لأن سعرها كان معتدلا حتى يتمكن الفقراء من دفعها.

2- **الضريبة على الأموال:** أساس هذه الضريبة هو ما يملكه الشخص وليس الشخص في حد ذاته، وهذا الأخير قد يملك دخلا أو رأس مال أو كليهما، وبالتالي فإن أساس فرض هذا النوع من الضرائب هو الدخل أو رأس المال¹.

الفرع الثالث: الضريبة على رأس المال والدخل والإنفاق

1- **الضريبة على رأس المال:** وهي تلك الضرائب التي تتخذ من رأس المال وعاء لها، ويقصد برأس المال أو الثروة ما بحوزة المكلف من قيم استعمالية في لحظة بصفة معينة، سواء اتخذت هذه القيم شكل سلع مادية كالموجودات الثابتة أو حقوق معنوية كالأسهم والسندات، أو على شكل نقود. وتتخذ الضرائب على رأس المال أنواعا عديدة كالضريبة العادية على رأس المال التي تفرض على قيمة ثروة المكلف بها كلها أو على بعض عناصرها، أو الضريبة على الشركات وهي التي تفرض على ما يملكه الفرد في لحظة زمنية معينة هي لحظة الوفاة².

1- **الضريبة على الدخل:** يعتبر الدخل التعبير الأساسي على المقدرة التكاليفية للممول نظرا لصفة التجدد والتكرار الملازمة، على أن يشكل رأس المال وعاء تكميليا للضريبة. ويترتب على ذلك أن الضرائب تفرض على الدخل الأعلى لرأس المال، وأن تفرض بسعر منخفض بحيث يمكن الوفاء بها من الدخل دون رأس المال المنتج له.

2- **الضريبة على الإنفاق:** يطلق عليها الضريبة على الإنفاق لكونها تفرض على الدخل بمناسبة إنفاقه لذا فهي تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة، والضرائب على الإنفاق تحل مكانة بارزة في الأنظمة الضريبية المختلفة لغزارة الحصيلة الضريبة الناتجة عنها بالإضافة إلى سهولة جبايتها كما أنها تتناسب مع فكرة العدالة الضريبية، وتنقسم ضرائب الإنفاق إلى نوعين رئيسيين الضرائب على الاستهلاك والضرائب على التداول³.

¹ عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، ص 10.

² نفس المرجع، ص 9.

³ دنان راضية، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2014)، ص 55، نقلا عن الموقع

الإلكتروني www.enssea.net

الفرع الرابع: الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة¹

1- **الضريبة المباشرة:** هي الضريبة التي تفرض على المكلفين (المكلف هو الشخص الذي يدفع مبلغ الضريبة) بشكل مباشر وسنوي، والتي تشمل مركزه المالي (الدخل والثروة)، والضريبة المباشرة هي التي تستقر بصورة نهائية على عاتق المكلف دون أن يكون باستطاعته نقل عبئها إلى غيره، أي أن الضريبة المباشرة تستوفي من المكلف مباشرة دون تدخل أي وسيط مثل الضريبة على الرواتب والأجور.

2- **الضريبة الغير مباشرة:** هي الضريبة التي يمكن نقل عبئها إلى الآخرين ، أي أن دافع الضريبة يعكسها على أشخاص آخرين مثل ضريبة الجمارك فإذا استورد أحد الأشخاص سلعة معينة من الخارج و دفع عنها ضريبة جمركية فإن هذه الضريبة تكون مباشرة له إذا أبقى السلعة لاستعماله الشخصي ، أما إذا باع المستورد تلك السلعة إلى غيره فإنه سيضيف الضريبة إلى ثمن البيع أي نقلها إلى الآخرين و بالتالي التخلص من عبئها وأصبحت ضريبة غير مباشرة يدفعها الآخرون و بالطبع هناك ظروف اقتصادية مثل العرض و الطلب لها تأثير في إمكانية نقل أعباء الضريبة. وبالتأكيد فإن لكل نوع من الضرائب عيوبه وميزاته وكذلك تأثيراته الاقتصادية وكل ذلك يحتاج إلى تفصيلات كثيرة يمكن دراستها أو الاطلاع عليها في مجالات أخرى.

❖ معيار التفرقة بين الضرائب المباشرة والغير المباشرة:

عموما هناك مجموعة من المعايير التي يقترحها فقهاء المالية العامة للتمييز بين الضرائب المباشرة والغير مباشرة وهي²:

✓ **المعيار الإداري:** ويقصد به طريقة التحصيل التي تتبناها الإدارة المالية لتحصيل الضريبة، فالضرائب المباشرة تحصل بمقتضى جداول تتضمن اسم المكلف ومقدار الضريبة المكلف بدفعها وتاريخ الاستحقاق، أما الضرائب الغير مباشرة فيتم تحصيلها عند ممارسة المكلف لتصرف معين مثل الاسترداد أو الاستهلاك.

✓ **معيار الثبات والاستقرار:** فالضريبة المباشرة تفرض على وعاء ثابت ودائم أما الضريبة غير المباشرة فتفرض على وقائع غير منتظمة تتسم بعدم الثبات كالوقائع والتصرفات المتعلقة بالاستهلاك والاسترداد.

¹ عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 242-243.

² معاذ يوسف الذنبيات، تطور الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة (1985-2003) -دراسة تحليلية مقارنة، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الإدارة العامة، جامعة مؤتة، الأردن، 2004، ص 21.

✓ **مقياس المقدرة التكلفة للمكلف:** في الضرائب المباشرة يتم مراعاة الظروف الشخصية للمكلف وقدرته المالية، أما الضرائب غير المباشرة فلا تميز بين المكلفين على أساس قدرتهم المالية أو ظروفه الشخصية.

✓ **مقياس نقل العبء:** حسب آدم سميث وبعض الاقتصاديين الكلاسيكيين فإنه يمكن الاعتماد على هذا المقياس للفرقة بين الضرائب المباشرة وغير مباشرة فالضريبة المباشرة من وجهة نظرهم هي تلك الضريبة التي لا يستطيع المكلف القانوني بنقل عبئها أي أنه هو الذي يتحمل عبئها بينما الضرائب غير مباشرة هي التي يستطيع نقل عبئها أو جزء منه إلى شخص آخر¹.

والواقع أن هذا المقياس لا يتفق مع المقترضات العلمية، فعملية نقل العبء الضريبي عملية معقدة تخضع للعديد من العوامل والمتغيرات فكافة أنواع الضرائب مباشرة في حالات معينة وجميعها غير مباشرة في حالات وظروف أخرى، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على هذا المقياس في التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير مباشرة لأن انتقال العبء يتوقف على عدة متغيرات يصعب تحديدها أو توقعها بدقة في أغلب الأحيان².

❖ نسب الإيرادات الضريبية في بعض البلدان:

في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تمثل الدولة الرأسمالية المتقدمة بلغت حصة الإيرادات الضريبية فيها (92%) من الإيرادات العامة. وفي جنوب إفريقيا وهي دولة نامية متقدمة بلغت الإيرادات الضريبية فيها (90%) من الإيرادات العامة. أما الهند التي تمثل الدول النامية فقد أسهمت الإيرادات الضريبية بمتوسط بلغ (78%) من جملة الإيرادات العامة.

وفي الدول العربية، نجد أن نسبة الإيرادات الضريبية مقارنة بالإيرادات غير الضريبية تختلف بحسب الموارد التي تعتمد عليها الدولة، فنجد أن بعض الدول العربية النفطية تعتمد على الإيرادات غير الضريبية أكثر من اعتمادها على الإيرادات الضريبية، ففي الأردن مثلاً نجد أن متوسط الإيرادات الضريبية خلال الأعوام (2003-2006م) بلغ (34%) بينما بلغت الإيرادات غير الضريبية (66%). كذلك في اليمن نجد أن حصة الإيرادات الضريبية لنفس الأعوام بلغت (24.93) مقارنة مع (75.07%) للإيرادات غير الضريبية. أما في سوريا ولبنان ومصر، فبلغ متوسط الإيرادات الضريبية خلال الأعوام من (2003-2006م) هي (73%، 74%، 65%) على التوالي مقارنة بالإيرادات غير الضريبية التي بلغت نسبتها خلال نفس الأعوام (27%، 26%، 35%) حيث يتبين أن (75%) من الإيرادات العامة لليمن هي غير ضريبية، بينما معظم الإيرادات العامة في سوريا ولبنان ومصر هي إيرادات ضريبية³.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام-الجزء الأول-، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ص 235.

² محروق خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 18.

³ خالد عبد الحفيظ محمد حمد، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

المطلب الثالث: مصادر الإيرادات الضريبية

تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم المصادر الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة، وتسعى دائما إلى زيادة حصيلتها والحفاظ عليها من الهدر والضياع. كما أن الموارد الضريبية تعتبر مؤشرا حقيقيا يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء الحكومي الاقتصادي والمالي، ومن المعروف أن الجانب المالي لأي دولة والمتمثل في الغالب في الموارد الضريبية له أهمية خاصة، ويشكل جزءا مهما من إيرادات الدولة. وهي عادة تتأتى من عدة مصادر أهمها¹:

- 1- أرباح أو مكاسب الأنشطة المتعلقة بالحرف أو التجارة أو ممارسة المهن الحرة وغيرها من المهن مهما كانت المدة التي جرت فيه ممارسة ذلك العمل أو تلك الحرفة أو التجارة أو المهنة أو الصناعة أو أي معاملة أو صفة منفصلة تعتبر بمثابة عمل أو تجارة.
- 2- الرواتب والأجور والعلوات والمكافآت من أي وظيفة بما في ذلك القيمة السنوية المقدرة للسكن أو المنام أو المأكل أو الإقامة أو أي علاوة أخرى باستثناء بدل التمثيل وعلاوة الضيافة أو جزء منها باستثناء علاوة الإعاشة والسفر، ويشترط في ذلك أن تتفق هذه العلاوات في سبيل الوظيفة على أن تنظم أحكام هذه الفترة بتعليمات يصدرها المدير.
- 3- الفوائد والعمولات والخصميات وفروق العملة، أما الفائدة والعمولات على الديون المشكوك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات الإقراض المتخصصة المتعارف على وصفها بالفوائد والعمولات المعقفة فتستوفي الضريبة عنها في سنة قبضها، وذلك وفقا للتعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغاية بعد موافقة الوزير عليها.
- 4- المكاسب الناجمة عن أي عقد في الدولة كأرباح المقاولات والتعهدات والعطاءات وعمولات الوكالات واتفاقيات التمثيل والوساطة التجارية وما مائلها سواء كان مصدرها من داخل الدولة أو من خارجها.
- 5- المكاسب الناجمة عن أي التزام وكذلك الدخل وأتعاب تقديم الاستثمارات والخبرة والاشتراك في التحكيم وما مائل ذلك من أعمال
- 6- بدل إجازة العقارات وغيرها من الأموال غير المنقولة والعوائد والأقساط وسائر الأرباح الناشئة عنها، وكذلك الدخول والمكاسب والتي تتأتى من أي ملك خلاف العقارات والأموال غير المنقولة الأخرى.

وفي هذا الصدد أشار بعض الباحثين أيضا إلى مجموعة من مصادر الإيرادات الضريبية من أهمها²:

¹ صبري خالد مصطفى العلي، درجة فاعلية الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي في أعمال شركات التجارة الالكترونية في فلسطين، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2019، ص ص 40-41.

² نفس المرجع، ص ص 41-42.

- 1- بدل الدخل والمفتاحية والشهرة، ويسمح للشخص الذي دفع هذا البديل باستهلاكه ضمن المصاريف والنفقات الإنتاجية المقبولة لغايات هذا القانون خلال مدة خمس سنوات بالتساوي، كما يسمح للمستفيد منها بتقسيمها على خمس سنوات بالتساوي أيضا.
- 2- المبالغ المقبوضة مقابل بيع أو تأخير أو منح حق الامتياز لاستعمال أو استغلال أي علامة تجارية أو تصميم أو براءة اختراع أو حقوق التأليف والطبع أو أي عوض آخر عنها.
- 3- الدخول المتأتية من أعمال التأمين بمختلف أنواعه وأعمال النقل البري والبحري للمقيمين وغير المقيمين.
- 4- بيع الأصول المشمولة بأحكام الاستهلاك المنصوص عليها في هذا القانون أو نقل ملكيتها بغير طريق الإرث ويحدد الدخل الخاضع للضريبة من هذا المصدر بما يساوي الاستهلاك الذي تم لغايات هذا القانون أو الربح المتحقق من عملية البيع أو نقل الملكية أيهما أقل.
- 5- أرباح اليانصيب والسحوبات والجوائز النقدية والعينية مهما كانت تسميتها والتي لا تقل قيمتها عن ألف دينار للجائزة الواحدة وتخضع للضريبة بنسبة 10 بالمائة من قيمتها.

المبحث الثالث: محددات الإيرادات الضريبية

تتأثر الإيرادات الضريبية بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية

إن النشاط الاقتصادي عموما يمر بمراحل تتكرر باستمرار هذه المراحل تتمثل في مرحلة الانتعاش والرواج ومرحلة الكساد والانكماش، ففي المرحلة الأولى ينجم عنها ارتفاع في الدخل الوطني وارتفاع في دخول الأفراد وتوزيعها وارتفاع حجم المعاملات بين مختلف القطاعات وارتفاع في الحصيلة الضريبية. أما المرحلة الثانية تتميز بانخفاض المقدرة التكاليفية للاقتصاد الوطني وانخفاض الدخل الوطني وانخفاض في الحصيلة الضريبية، ومن ثم فإن هذه التغيرات الاقتصادية المتمثلة في المرحلتين السابقتين تنعكس على المقدرة التكاليفية للاقتصاد الوطني وبالتالي على الحصيلة الضريبية. فارتفاع الحصيلة الضريبية وانخفاضها متوقف على مدى قدرة الدولة في اختيار السياسة المالية، وعليه اختيار السياسة الضريبية الملائمة التي تساير وهذه التغيرات الاقتصادية، كما أن تأثر الحصيلة الضريبية بدرجة معينة نتيجة للتغيرات الاقتصادية يتوقف على قوة هذه الأخيرة وضخامتها¹. كما أن الهدف من أي نظام ضريبي هو تمويل الإنفاق العام، وإعادة توزيع الدخل وإعادة الاستقرار في الاقتصاد والتأثير في تخصيص الموارد، والهدف العام للضرائب هو تعزيز النمو الاقتصادي الحقيقي

¹ محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، 2010، ص 92.

والتتمة. إضافة إلى اعتماد النظام الضريبي لبعض البلدان على المساعدات الخارجية باعتبارها شكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال¹:

الفرع الأول: أثر النمو الاقتصادي على الإيرادات الضريبية (مرونة الضريبة)

هناك مقياس مهم يساعد في قياس التداخل بين النمو الاقتصادي والإيرادات الضريبية وهو مرونة الضريبة، أي تأثير التغير في النمو الاقتصادي على الإيرادات الضريبية، وكلما ازدادت المرونة كلما ازدادت الإيرادات الضريبية بازدياد النمو الاقتصادي في الدولة نفسها.

عندما تتمتع دولة ما بمرونة ضريبية أعلى من الواحد، تنمو إيرادات الحكومة بنسب أعلى من النمو في الدخل القومي، وهذه الحقيقة تساعد الحكومة في الحفاظ على واقع مالي عام صحي، ويحد من المديونية العامة وفي الحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية.

الفرع الثاني: أثر المساعدات على الإيرادات الضريبية

إن فعالية المساعدات الخارجية كانت دائماً مسألة مثيرة للجدل، فبينما يجادل البعض بأن المساعدات الخارجية تعزز من البيروقراطية والاعتمادية الحكومية لأن بعضاً منها يتم هدره، يرى البعض الآخر أنها مهمة للتقليل من الفقر ولتعزيز النمو الاقتصادي الحقيقي.

هذا و تم اختبار المساعدات الخارجية على دعم تعبئة المالية العامة في البلدان المتلقية للدعم من قبل صندوق النقد الدولي، فتبين أن تدفقات المساعدات الكبيرة لا تقوض جهود الحكومات في جمع الضريبة فحسب، بل تعمل على مزاحمة النفقات الرأسمالية و تخفيضها، التمويل الخارجي المستدام (المساعدات الخارجية) يسبب ازدياد في النفقات الجارية ويخلق حالة تسمى ب "وهم المعونة"، وبعبارة أخرى عندما يزداد الإنفاق الرأسمالي (الممول من المساعدات) يزداد الإنفاق الجاري نتيجة ذلك، وإذا كان واقع المالية العامة ضعيف فإن الإنفاق الرأسمالي في المستقبل سينخفض.

المطلب الثاني: المحددات السياسية

يتأثر النظام السياسي بالنظام الضريبي، حيث ترتبط طبيعة وخصائص النظام الضريبي من حيث أنواع الضرائب وأهميتها النسبية وأحكامها وإجراءاتها بالنظام السياسي، إذ يتكون النظام السياسي من الأشخاص المخولين أو المسموح بهم اتخاذ قرارات سياسية بموجب صدور قوانين من السلطة التشريعية المختصة، وذلك بفرض ضرائب أو إلغائها أو الإعفاء منها.

¹ثلاثية النمو الاقتصادي-الإيرادات الضريبية-والمساعدات الخارجية: التداخل والترابط، منتدى الاستراتيجيات الأردني، عمان، الأردن، 2017، ص ص 09-11.

كما أن تأثير العوامل السياسية قد يفوق تأثير العوامل الاقتصادية، إذ يمكن أن يصمم نظام ضريبي لدولة ما تعبيراً عن مواقف سياسية وإيديولوجية معينة.¹ بحيث:

✓ يؤثر النظام السياسي في الأهمية النسبية لكل مكون من مكونات النظام الضريبي وكذا يستطيع أن يؤثر في أهدافه وأهداف السياسة الضريبية مما يؤثر بشكل مباشر على الهيكل الضريبي وعلى الصور الفنية التي يحتويها النظام الضريبي.

✓ يؤثر الواقع السياسي على النظام الضريبي إذ يختلف العبء الضريبي في دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب عن العبء الضريبي لدولة تتميز بحكم الحزب الواحد أو الحزب الحاكم، ففي حالة دولة ديمقراطية يصعب فرض عبء ضريبي كبير على أفرادها خوفاً من تناقص فرص وصول الحزب إلى السلطة أو الحفاظ عليها، بينما يسهل فرض عبء ضريبي كبير في الحالة الثانية بما يخدم مصالح الطبقة الحاكمة.

✓ يتأثر النظام الضريبي بالاتجاهات السياسية للدولة وكذا علاقتها بالدول الأخرى، إذ يمكن لهذه المتغيرات أن تؤثر في قرار تصميم واختيار النظام الضريبي ومكوناته، حيث سيتم صياغة نظام ضريبي يسمح بتحقيق الأهداف السياسية للدولة، مثال ذلك فرض ضرائب مرتفعة على منتجات بعض الدول التي تربطها بها علاقات متوترة، وتخفيضها على منتجات الدول الأخرى ذات علاقات متميزة مع هذه الدولة.

المطلب الثالث: المحددات الاجتماعية

إن للنظام الاجتماعي السائد في المجتمع أثره المباشر على هيكل النظام الضريبي، إذ أن:²

✓ معدل الزيادة السكانية له أثر بالغ على النظام الضريبي، فالدولة التي تسعى إلى تشجيع النسل لأغراض ما سياسية أو عسكرية سوف تسعى إلى منح إعفاءات وتخفيضات ضريبية، أما الدول التي تعاني من كثافة سكانية كبيرة فسيكون الوضع معاكساً لما سبق.

✓ عادات المجتمع وقيمه الأخلاقية وتقاليدته تؤثر على النظام الضريبي، ففي حالة الدول المتشعبة بقيم الدين الإسلامي والتي تنتشر فيها بعض الآفات الاجتماعية كتعاطي الخمر بأنواعها، وتتم فيها المعاملات الربوية يصبح للضرائب على هذه المجالات دور بارز في نظامها الضريبي، ونجد حصيلة هذه الضرائب قليلة بل تكاد تكون منعدمة والعكس بالنسبة للدول الأخرى والتي لا تتمسك

¹ عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2015-2016،

ص33.

الفصل الأول: أساسيات الإيرادات الضريبية

بأحكام الدين الإسلامي، فإن حصيله الضرائب المفروضة عليها منخفضة وذلك نظراً لكثرة المعاملات في المجالات السابقة.

انطلاقاً مما تطرقنا له من محددات، فإننا نستنتج أن الإيرادات الضريبية تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف النظام الضريبي المكون لها، فهذه المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية في دولة ما وفي نفس الوقت قد تؤدي إلى انخفاضها في دولة أخرى.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نجد بأن الضرائب تعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات العامة والركيزة الأساسية لأي نظام مالي، ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تقدمه من موارد مالية، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية. وتستهدف الضريبة مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال الإيرادات الضريبية التي تحصلها الدولة من فرض الضرائب المختلفة في نظامها المالي، بحيث تتأثر هذه الإيرادات الضريبية بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤدي بدورها إلى زيادتها أو انخفاضها.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: الجباية العادية في الجزائر

المبحث الثاني: الجباية البترولية في الجزائر

المبحث الثالث: تطور حصيلة الجباية العادية والبترولية في

الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد

تقسم الإيرادات الضريبية في الجزائر إلى إيرادات ضريبية عادية أو ما يسمى بالجباية العادية، إذ سميت بهذه التسمية نظرا لأن الدولة تعتمد عليها بصفة دورية ومضمونة، حيث تشمل مختلف الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة على المواطنين والمؤسسات الاقتصادية والتي تحدد لنا مكونات الجباية العادية في الجزائر. وتقسم أيضا إلى الإيرادات البترولية أو ما يعرف بالجباية البترولية حيث يعتمد عليها في تمويل ميزانية الدولة بنسب ووفق أسس قانونية محددة، وسميت كذلك بالجباية الغير عادية لأن الدولة لا تعتمد عليها بصفة أساسية في تمويل الميزانية وهذا رغم النسبة العالية التي تساهم بها هذه الجباية في التمويل، وقد حدد المشرع الجزائري قائمة هذه الإيرادات في المادة 11 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية وهي موارد كلها ذات طبيعة نهائية، وورد ترتيبها في الجدول الملحق بقانون المالية والمدونة في الجدول الملحق "أ" تحت اسم الإيرادات النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الجباية العادية في الجزائر

المبحث الثاني: الجباية البترولية في الجزائر

المبحث الثالث: تطور حصيلة الجباية العادية والبترولية في الجزائر

المبحث الأول: الجباية العادية في الجزائر

لقد حظيت الجباية العادية في الجزائر من خلال إصلاحات 1991، باهتمام بالغ من طرف السلطات نظرا لأهميتها كمورد يتسم بالاستقرار النسبي لتعبئة الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل متطلبات التنمية، إضافة إلى دورها في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تعريف الجباية العادية

يمكن تعريف الجباية العادية على النحو التالي:

- تمثل الجباية العادية مجموعة الأحكام التي يقوم عليها النظام الضريبي وكذا القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الضريبية وهي تمثل أيضا مجموع الاقطاعات الإلجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب والرسوم والمساهمات الاجتماعية¹.

- تعرف الجباية العادية على أنها تلك الإيرادات تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية كالضرائب والرسوم².

- تتمثل الجباية العادية في إيرادات جميع الضرائب المباشرة والغير مباشرة التي تقنن في قوانين المالية، والتي تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطهم خارج قطاع المحروقات مثل ضرائب الدخل الإجمالي³.

- تعد الجباية العادية ثاني أهم مورد في ميزانية الدولة بعد الجباية البترولية والمتكونة أساسا من الضرائب العائدة إلى ميزانية الدولة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، إضافة إلى ذلك بعض الضرائب والرسوم الأخرى العائدة بصفة جزئية إلى الميزانية العامة للدولة⁴.

¹ محمد أمين قمبرور، مصباح حراق، أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر-دراسة قياسية تحليلية للفترة (1992-2018)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 01، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2021، ص 22.

² عبد الناصر نور، نائل حسن عدس، الضرائب ومحاسبتها، ط01، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص17.

³ عبد المجيد قجاتي، عبد الوحيد صرامة، أثر الإيرادات الجبائية على الإنفاق العام في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص316.

⁴ شاي صليحة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص 57.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

المطلب الثاني: مكونات الجباية العادية في الجزائر

تتكون الجباية العادية من مختلف الضرائب والرسوم التي يبويها الجدول " أ " في الموازنة العامة من المادة 11 من القانون 17/84.

الفرع الأول: الضرائب المباشرة

الضرائب المباشرة هي التي تضم إيرادات الضرائب التي تستهدف الدخل وأهمها الضرائب على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، إضافة إلى ضرائب أخرى تعود للجماعات المحلية¹.

أولاً: الضرائب على الدخل:

يقصد بالدخل بمعناه الواسع كل زيادة في القيمة الإيجارية للممول، أي كل زيادة في ذمته المالية ومن ثم فهو عبارة عما يحصل عليه الشخص من مصدر معين قد يكون ملكية أو وسيلة إنتاج أو يكون عمله ومهنته أو هما معا. أخذاً بذلك العديد من الصور والأشكال كالأجور والفوائد... الخ².

1- الضريبة على الدخل الإجمالي:

تنص المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أنه: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".

وبالتالي فإن ضريبة الدخل هي ضريبة سنوية تصريحية وحيدة شاملة تصاعديّة وشخصية، وتخضع لها جميع الدخول الصافية للأشخاص الطبيعيين.

• المداخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي: تتكون من مجموع المداخل الصافية التالية³:

- أرباح صناعية وتجارية.

- أرباح المهن الغير تجارية.

- أرباح فلاحية.

¹ سايح جبور علي، عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2008، ص 253.

² بن لطرش مولود، تقييم إحلال الجباية العادية في الجزائر في ظل الإصلاحات الضريبية -دراسة تحليلية خلال الفترة 2009/2019، مجلة البحوث العلمية في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 02، جامعة لونيبي علي البليدة 02، الجزائر، ص 294.

³ المادة 02، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 10.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية.
 - عائدات رؤوس الأموال المنقولة.
 - المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية.
 - فوائض القيم الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية، وكذلك تلك الناتجة عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.
 - **الأشخاص الخاضعون للضريبة:** يخضع لضريبة الدخل الإجمالي الأشخاص التالية¹:
 - الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر
 - الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائريعتبر موطن التكليف موجود في الجزائر بالنسبة إلى:
 - الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفتهم مالكين له، أو منتفعين به، أو مستأجرين له، عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد اتفق عليه إما باتفاق وحيد أو باتفاقيات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل.
 - الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الرئيسية.
 - الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا بالجزائر سواء أكانوا أجراء أم لا.
- يعتبر كذلك أن موطن تكليفهم يوجد في الجزائر:
- أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.
- **الإخضاع الضريبي للدخل الإجمالي:** يخضع الدخل الصافي السنوي، كما هو محدد بموجب أحكام المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، إلى الضريبة على الدخل الإجمالي على مستوى موطن التكليف تبعا للجدول التصاعدي التالي:

¹ المادة 03، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 10.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

الجدول رقم (1): جدول حساب ضريبة الدخل الإجمالي

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (د.ج)
0%	لا تتجاوز 240.000
23%	من 240.001 إلى 480.000
27%	من 480.001 إلى 960.000
30%	من 960.001 إلى 1.920.000
33%	من 1.920.001 إلى 3.840.000
35%	أكثر من 3.840.000

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

2- الضريبة على أرباح الشركات:

تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه: "تؤسس ضريبة سنوية على مجموع الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة على أرباح الشركات".

من خلال هذه المادة يتضح أن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة مباشرة سنوية تفرض على الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنويين.

• الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات: تخضع للضريبة على أرباح الشركات¹:

✓ الشركات مهما كان شكلها وغرضها، باستثناء:

- شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151.

- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة أسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وفي هذه الحالة يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151.

- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

✓ المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

¹ المادة 136، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص ص 37-38.

- ✓ الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12.
 - ✓ الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار لها في المادة 138.
 - **المعدلات المطبقة:** يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي¹:
 - 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.
 - 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار.
 - 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.
- توجد هناك إعفاءات وتخفيضات خاصة بالضريبة على أرباح الشركات في المجالات التي حددها القانون.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من إعفاءات أو تخفيضات في مجال الضريبة على أرباح الشركات في إطار أنظمة دعم الاستثمار، بإعادة استثمار 30% من حصة الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل أربع سنوات ابتداء من تاريخ قفل السنة المالية التي خضعت نتائجها للنظام التحفيزي. ويجب أن تنجز إعادة الاستثمار بعنوان كل سنة مالية أو بعنوان عدة سنوات مالية متتالية، وفي حالة تراكم السنوات المالية يحسب الأجل المذكور أعلاه ابتداء من تاريخ قفل السنة المالية الأولى. ويترتب على عدم احترام هذه الأحكام إعادة استيراد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها 30%².

3- الضريبة على الثروة (الأملك):

هي ضريبة تفرض سنويا على ثروة أو أملاك الأشخاص الطبيعيين تماشيا مع مقدرتهم التكاليفية العليا وهدفها تشجيع الاستهلاك وعدم تمركز الثروة، وقد تم إقرار هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1994³.

• مجال التطبيق:

يخضع للضريبة على الثروة⁴:

¹ المادة 150، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 46.

² محمد حيران، محاضرات جباية المؤسسة المعمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2021، ص 2.

³ بلوافي عبد المالك، أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992-2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012، ص 47.

⁴ المادة 274، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 83.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

1- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.

2- الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر.

3- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر ولا يحوزون أملاكاً بحسب عناصر مستوى معيشتهم.

• وعاء الضريبة¹:

تخضع وجوباً لإجراءات التصريح، عناصر الأملاك التالية:

- الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية.

- الحقوق العينية العقارية.

- الأموال المنقولة.

• حساب الضريبة:

تحدد نسبة الضريبة على الثروة حسب السلم التصاعدي الآتي:

الجدول رقم (2): نسب الضريبة على الثروة

النسبة	قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة بالدينار
0%	يقل عن 100.000.000 د.ج
0.15%	من 100.000.001 إلى 150.000.000 د.ج
0.25%	من 150.000.001 إلى 250.000.000 د.ج
0.35%	من 250.000.001 إلى 350.000.000 د.ج
0.5%	من 350.000.001 إلى 450.000.000 د.ج
1%	ما يفوق 450.000.000 د.ج

المصدر: المادة 281 مكرر 8 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ثانياً: الضرائب العائدة للجماعات المحلية

تتوفر الولايات والبلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية على الضرائب الآتية:

- الضرائب المحصلة لفائدة الولايات و البلديات و الصندوق المشترك للجماعات المحلية :

• الضريبة الجزافية الوحيدة.

¹ المادة 276، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 83.

- الرسم على النشاط المهني.
- الضرائب المحصلة لفائدة البلديات دون سواها:

- الرسم العقاري.
- رسم التطهير.
- رسم الإقامة.

1-الضريبة الجزافية الوحيدة

أسست هذه الضريبة ابتداءا من 2007/01/01 بموجب المادة 02 من قانون المالية لسنة 2007 والتي حلت محل النظام الجزافي السابق.

حيث عرفت المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أنه: "تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني"¹.

• مجال التطبيق

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار جزائري (8.000.000 د.ج) ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي².

✓ يستثنى من هذا النظام الضريبي:

- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي.
- أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها.
- أنشطة الشراء وإعادة البيع على حالها، الممارسة حسب شروط البيع بالجملة.
- الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء.
- الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية.

¹ المادة 282 مكرر، محدثة بموجب المادة 02 من ق م 2007 ومعدلة بموجب المادتين 13 من ق م 2015 و08 من ق م 2020.

² المادة 282 مكرر 01، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 86.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

- أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة.
- القائمون بعمليات تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين.

- الأشغال العمومية والري والبناء.

- المهن غير التجارية.

• معدلات الضريبة

يحدد معدل الضريبة الجزائرية الوحيدة كما يأتي¹:

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.

- 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

• توزيع ناتج الضريبة الجزائرية الوحيدة

يوزع ناتج الضريبة الجزائرية الوحيدة كما يأتي²:

- ميزانية الدولة 49%.

- غرف التجارة والصناعة 0.5%.

- الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية 0.001%.

- غرف الصناعة التقليدية والمهن 0.24%.

- البلديات 40.25%.

- الولاية 5%.

- الصندوق المشترك للجماعات المحلية 5%.

¹ المادة 282 مكرر 04، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 87.

² المادة 282 مكرر 05، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 88.

2- الرسم على النشاط المهني

أنشئ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996، وذلك بإدماج كل من الرسم على النشاط المهني والتجاري (TAIC) والرسم على النشاط غير التجاري (TANC)، وهو ضريبة تتحملها المؤسسة تدفع شهريا أو فصليا، ويطبق على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاط صناعي تجاري أو غير تجاري فهو يحسب على أساس رقم الأعمال المحقق من طرف هؤلاء الأشخاص بغض النظر عن نتيجتهم المحققة¹.

• أساس فرض الضريبة

يؤسس الرسم على المبلغ الإجمالي للمداخل المهنية الإجمالية، أو رقم الأعمال بدون الرسم على القيمة المضافة عندما يتعلق الأمر بالخاضعين لهذا الرسم المحقق خلال السنة:

الجدول رقم (03): المعدلات والمبالغ المستفيدة من التخفيض

معدل التخفيض	المبالغ المستفيدة من التخفيض
25%-	- مبالغ الإيرادات الناتجة من أنشطة البناء والأشغال العمومية والري.
30%-	- مبلغ عمليات البيع بالجملة. - مبلغ عمليات البيع بالتجزئة، والمتعلقة بمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50% من الحقوق الغير مباشرة.
50%-	- مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من الحقوق الغير مباشرة. - مبلغ عمليات البيع بالتجزئة المتعلقة بالأدوية.
75%-	- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز والعادي والخالي من الرصاص والغاز. - رقم الأعمال المحقق بعنوان تركيب مجمع وقود غاز البترول المميع.

المصدر: المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة.

¹ ابتسام ذهنية، محمد قرارش، أثر التعديلات الجبائية فيما يخص الرسم على النشاط المهني على الإيرادات الجبائية لبلديات نعاما - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل 2005-2019، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2021، ص ص 109-110.

• حساب الرسم

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 1.5، غير أنه يرفع إلى 3 فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ويتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي¹:

- حصة البلدية: 66%.

- حصة الولاية: 29%.

- حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية: 5%.

• الأشخاص الخاضعون للضريبة ومكان فرضها

يؤسس الرسم كما يأتي²:

- باسم المستفيدين من الإيرادات الخاضعة للضريبة، حسب مكان ممارسة المهنة أو باسم المؤسسة الرئيسية عند الاقتضاء.

- باسم كل مؤسسة، على أساس رقم الأعمال المحقق من طرف كل مؤسسة فرعية من مؤسساتها الفرعية أو وحدة من وحداتها في كل بلدية من بلديات مكان وجودها.

- يؤسس الرسم في الشركات، مهما كان شكلها على غرار مجموعات الشركات المساهمة باسم الشركة أو المجموعة.

3- الرسم العقاري

يعتبر الرسم العقاري من الضرائب القديمة جدا بالنسبة للنظام الضريبي المحلي، أسس بموجب الأمر 83/67 المؤرخ في 02-06-1967 المتضمن القانون المعدل والمكمل لقانون المالية لسنة 1967 والذي تم تعديله بموجب المادة 43 من القانون رقم 25/91 المؤرخ في 18-12 والذي يتضمن قانون المالية لسنة 1992، وهذا القانون أسس تعويضا لمجموعة من الرسوم تخص العقار، وهو ضريبة عينية تمس العقارات المبنية والغير مبنية الموجودة على التراب الوطني³.

أ- الرسم العقاري على الملكيات المبنية

حسب المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإنه: "يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية، مهما تكن وضعيتها القانونية الموجودة فوق التراب الوطني باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة".

¹ المادة 222، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 69.

² المادة 223، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 70.

³ بن عزوق منير، طالبي بن عيسى، لا مركزية الجباية العقارية كآلية لتدعيم موارد الدولة وميزانية الجماعات المحلية "دراسة محينة بموجب قانون المالية 2017"، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد 03، تيارت، الجزائر، 2017، ص 161.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

• الملكيات الخاضعة للضريبة

يخضع للرسم العقاري على الأملاك المبنية ما يلي¹:

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتجات.
- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات و ورشات الصيانة.
- أراضي البناءات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها.
- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة للاستعمال التجاري أو الصناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كان يشغلها المالك أو يشغلها آخرون مجانا أو بمقابل.

• أساس فرض الضريبة

ينتج أساس فرض الضريبة من ناتج القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع للملكية المبنية، في المساحة الخاضعة للضريبة.

ويحدد أساس فرض الضريبة بعد تطبيق معدل تخفيض يساوي 2% سنويا، مراعاة لقدم الملكية ذات الاستعمال السكني. غير أنه لا يمكن أن يتجاوز هذا التخفيض بالنسبة لهذه المباني حد أقصى قدره 25%².

وتحدد القيمة الإيجارية الجبائية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (04): القيمة الإيجارية الجبائية

القيمة الإيجارية	التعين
520 دج	- بنايات أو جزء من بنايات مخصصة للسكن.
1.038 دج	- محلات تجارية وصناعية.
14 دج	- أراضي ملحقة بمبان واقعة في القطاعات العمرانية.
12 دج	- أراضي ملحقة بمبان واقعة في القطاعات القابلة للتعمير.

المصدر: المادة 257 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

¹ المادة 249، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص ص 72-73.

² المادة 254، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 74.

• حساب الرسم

- يحسب الرسم بتطبيق المعدلين المبينين أدناه على الأساس الخاضع للضريبة¹:
- ✓ الملكيات المبنية بأتم معنى الكلمة 3%، غير أنه بالنسبة للملكيات الثانوية الشاغرة المبنية للاستعمال السكني والمملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين والتي لم يتم تأجيرها تطبق عليها زيادة في المعدل تقدر بـ 7% بعنوان الرسم العقاري.
- ✓ الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية:
- 5% عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 م².
 - 7% عندما تفوق مساحتها 500 وتقل أو تساوي 1000 م².
 - 10% عندما تفوق مساحتها 1000 م².
- ب- الرسم العقاري على الملكيات الغير مبنية:

حسب المادة 261-د من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإنه: "يؤسس الرسم العقاري السنوي على الملكيات الغير مبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة، والتي تستحق على الخصوص على:

- الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير.
- المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق.
- مناجم الملح والسيخات.
- الأراضي الفلاحية.

• أساس فرض الضريبة

- ينتج الأساس الضريبي من حاصل القيمة الإيجارية الجبائية للملكية الغير مبنية، المعبر عنها بالمتر المربع أو بالهكتار الواحد، حسب الحالة تبعا للمساحة الخاضعة للضريبة².
- وتحدد القيمة الإيجارية الجبائية حسب الجدول التالي:

¹ المادة 261-ب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص ص 74-75.

² المادة 261-ر، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، سنة 2022، ص 75.

الجدول رقم(05): القيمة الإيجارية الجبائية

القيمة الإيجارية	التعيين
- 100 دج الأراضي المعدة للبناء. - 18 دج لباقي الأراضي المستعملة كأرض للنزهة وحدائق للترفيه وملاعب لا تشكل ملحقات للملكيات المبنية.	- الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية.
- 34 دج، الأراضي المعدة للبناء. - 14 دج، لباقي الأراضي المستعملة كأرض للنزهة وحدائق للترفيه وملاعب لا تشكل ملحقات للملكيات المبنية.	- الأراضي المتواجدة في القطاعات القابلة للتعمير على المدى المتوسط والقطاعات العمرانية المستقبلية.
- 34 دج.	- المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق ومناجم الملح والسبخات.
- 994 دج للهكتار الأراضي اليابسة. - 5962 دج للهكتار الأراضي المسقية.	- الأراضي الفلاحية.

المصدر: المادة 261-مكرر 1-من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

4-رسم التطهير

يشتمل على رسم رفع القمامات المنزلية، وحسب المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإنه: "يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية". ويكلف قابض الضرائب المختص إقليميا بعملية تحصيل هذا الرسم.

• مجال التطبيق

بحيث¹:

- يطبق رسم التطهير على البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية.
- يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يطالب مع المالك بدفع الرسم بصفة تضامنية.

¹ قطاف نبيل، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات - دراسة ميدانية لبلدية بسكرة الفترة 2000-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007، ص 59.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

• معدلات فرض الرسم

يحدد مبلغ تعريفات الرسم كما يأتي¹:

- 2000 د.ج على كل محل في استعمال سكني.
 - 10.000 د.ج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابه.
 - 18.000 د.ج على كل أرض مهياة للتخميم والمقطورات.
 - 80.000 د.ج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابه، ينتج كميات من النفايات تفوق نفايات الأصناف المذكورة أعلاه.
- تجدر الإشارة إلى أنه تطبق معاملات الترجيح على هذه التسعيرات وفقا للمناطق والمناطق الفرعية للبلديات.

• الإعفاءات

- تعفى من الرسم على رفع القمامات المنزلية الملكيات المبنية التي لا تستفيد من خدمات رفع القمامات المنزلية².

5- الرسم على الإقامة

ينشأ الرسم على الإقامة لفائدة البلديات.

وحسب المادة 266 مكرر 1 فإنه: "يخضع للرسم على الإقامة الأشخاص المقيمون في البلدية، وليس لديهم بها سكن خاص، يخضعون بموجبه للرسم العقاري".

- يؤسس الرسم بعنوان إقامة أشخاص بالمؤسسات الفندقية الآتية³:

- ✓ الفنادق.
- ✓ المركبات السياحية أو القرى السياحية.
- ✓ الشقق أو الإقامة الفندقية.
- ✓ مرابط المسافرين.
- ✓ المخيمات السياحية.
- ✓ المؤسسات الفندقية والإقامات الأخرى.

¹ المادة 263 مكرر 2، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 79.

² المادة 265، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 79.

³ المادة 266 مكرر 2، الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 80.

• معدلات فرض الرسم

- تطبق تعريفات الرسم على كل شخص، عن كل يوم إقامة كما يأتي¹:
- 600 د.ج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات خمسة (5) نجوم.
 - 500 د.ج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات أربعة (4) نجوم.
 - 300 د.ج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات ثلاثة (3) نجوم.
 - 200 د.ج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات نجمتين (2).
 - 100 د.ج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات نجمة (1) واحدة.

• كيفية الدفع

بحيث²:

- يتم تسديد الرسم المحصل على الإقامة شهريا من طرف المؤسسات الفندقية لدى قباضات الضرائب التابعة لها.

- يجب على المؤسسات المتضمنة على عدة فنادق، اكتتاب تصريح بقيمة الرسم المحصل على مستوى كل بلدية، وذلك حسب النموذج المقدم من طرف الإدارة الجبائية.

الفرع الثاني: الضرائب غير المباشرة والرسم على رقم الأعمال

تتمثل في الضرائب على الإنفاق والضرائب على رأس المال.

أولا-الضرائب على الإنفاق:

هي الضرائب التي تفرض على الفرد بمناسبة حدوث واقعة الاستهلاك أو الإنفاق والقصد منها تحقيق أغراض اقتصادية أو اجتماعية أو مالية للدولة.

1-الرسم على القيمة المضافة:

الرسم على القيمة المضافة هو الرسم العام على الاستهلاك يطبق على العمليات ذات الطابع الصناعي، التجاري، الحرفي الخ، وهو يقع كليا على المستهلك ويحصل كلما حدثت عملية خاضعة للضريبة¹.

¹ المادة 266 مكرر 3، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 80.

² المادة 266 مكرر 5، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 80.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

• مجال التطبيق:

حسب المادة الأولى من قانون الرسوم على رقم الأعمال، تخضع للرسم على القيمة المضافة: 1-عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة، التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية وبطبق هذا الرسم أيا كان:

- الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في إنجاز الأعمال الخاضعة أو وضعيتهم إزاء جميع الضرائب الأخرى.
- شكل أو طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص.
- 2-عمليات الاستيراد.

• الأساس الخاضع للضريبة:

يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما في ذلك كل المصاريف والحقوق والرسوم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته².

• المعدلات:

يحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19%³.

2-الرسم الداخلي على الاستهلاك:

حسب المادة 25 من قانون الرسوم على رقم الأعمال " فإنه يؤسس رسم داخلي على الاستهلاك يتكون من حصة ثابتة ومعدل نسبي، يطبق على المنتجات المبينة في الجدول "، وحسب التعريفات الواردة أدناه:

الجدول رقم (06): يبين المنتجات المطبق عليها الرسم الداخلي على الاستهلاك.

التعريف	بيان المنتجات
	الجمعة
4368 د.ج/هل	أقل أو يساوي 5°
5560 د.ج/هل	أكثر من 5°
المعدل النسبي	المنتجات التبغية والكبريت
الحصة الثابتة	

¹ سعادة فاطمة الزهرة، مسعودي خيرة، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري-دراسة تاريخية-، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد الثامن، جامعة عمار تليجي الأغواط، الجزائر، 2018، ص 236.

² المادة 15، قانون الرسوم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 11.

³ المادة 21، قانون الرسم على رقم الأعمال، معدلة بموجب المواد 40 و 84 ق.م/1995 و 74 ق.م/1997 و 49 ق.م/1997 و ق.م/2000 و 21 ق.م/2001 و 26 ق.م/2017.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

(بناء على قيمة المنتج)	(د.ج/كغ)	
		1- السجائر
15%	1.640	أ- التبغ الأسود
15%	2.250	ب- التبغ الأشقر
15%	2.600	2- السيجار
10%	682	3- تبغ التدخين (بما فيها الشيشة)
10%	781	4- تبغ للنشق والمضغ
20%		5- الكبريت والقذاحات

المصدر: المادة 25 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

كما تخضع للرسم الداخلي على الاستهلاك منتجات و سلع أخرى مثل: سمك السلمون، موز طازج، أناناس، كيوي، قهوة منزوعة الكوفيين، كفيار وأبداله، الملابس المستعملة... الخ.

وحسب المادة 27 من قانون الرسوم على رقم الأعمال "يتمج الرسم الداخلي على الاستهلاك في الأساس الخاضع للرسم على القيمة المضافة.

3- رسم المرور

حسب المادة 2 من قانون الضرائب غير المباشرة فإنه يخضع لرسم المرور الكحول والخمور والمشروبات الأخرى المشابهة.

• وعاء رسم المرور

يؤسس رسم المرور على الكميات المعروضة للاستهلاك¹.

تحدد تعريفه رسم المرور على الكحول المنصوص عليها في المادة 2 السابقة، كما يأتي:

¹ 33 قانون الضرائب الغير مباشرة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022 .12

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

الجدول رقم (07): يوضح المنتجات الخاضعة لرسم المرور

بيان المنتجات	تعريف رسم المرور من واحد هكتولتر من الكحول الصافي
1-منتجات أساسها الكحول ذات طابع طبي بحث ولا يمكن شربها والواردة في قائمة معدة بطريقة نظامية.	50 د.ج
2-منتجات العطور والزينة.	1000 د.ج
3-كحول مستعملة لتحضير الخمور الفوارة والخمور الحلوة بطبيعتها والتي تستفيد من النظام الجبائي للخمور.	1760 د.ج
4-المشروبات التي أساسها الخمور و الفيرموث والخمور الكحولية وما يماثلها والخمور الكحولية الأجنبية ذات التسمية الأصلية أو المراقبة أو المعيرة.	77.000 د.ج
5-الوسكي والمشروبات التي أساسها الكحول مثل البيتر، أمرس، أنيس....	110.000 د.ج
6-الروم وغيره من المنتجات المشار إليها في الأرقام 1 إلى 5 أعلاه	77.000 د.ج

المصدر: المادة 47 من قانون الضرائب الغير مباشرة

4-رسم الضمان والتعبير:

يتضمن هذا الرسم: مصنوعات الذهب، الفضة، البلاتين، يطبق على الكمية المباعة المعبر عنها بالوزن (هكتو غرام) كما يلي:

- رسم الضمان: حسب المادة 340 من قانون الضرائب الغير مباشرة فإن:
 - 8.000 د.ج بالنسبة للمصنوعات من الذهب.
 - 20.000 د.ج بالنسبة للمصنوعات من البلاتين.
 - 150 د.ج بالنسبة للمصنوعات من الفضة.
- رسم التعبير: يكون التعبير موضوع تحصيل رسم ثابت يحدد كما يلي¹:

¹ المادة 342، قانون الضرائب الغير مباشرة، المديرية العامة للضرائب، سنة 2022، ص 54.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

✓ التعبير بنجمة المعيار:

- البلاتين: 12 د.ج عن كل ديكاغرام أو جزء من الديكاغرام.
- الذهب: 6 د.ج عن ديكاغرام أو جزء من الديكاغرام.
- الفضة: إلى غاية 400 غرام: 4 د.ج عن كل هكتو غرام.
- فما زاد عن 400 غرام 16 د.ج، عن 2 كغ أو جزء من الكيلوغرام.

✓ التعبير بالبوتقة:

- البلاتين: 150 د.ج عن كل عملية.
- الذهب: 100 د.ج عن كل عملية.

✓ التعبير عن طريق التبليل:

- الفضة: 20 د.ج عن كل عملية.

ثانيا- الضرائب على رأس المال:

وهي الضرائب التي تفرض على الثروة أو رأس المال، ونقصد به ما يمتلكه الفرد من أموال عقارية أو مبنية أو منقولة في لحظة زمنية معينة سواء كانت هذه الأموال منتجة أو غير منتجة كالأراضي والعقارات المبنية والنقود والأسهم والسندات، تفرض على رأس المال وليس على الدخل الناتج عنه.

1- حقوق الطابع

حسب المادة الأولى من قانون الطابع لسنة 2022: فإن رسم الطابع هو الضريبة المفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية والمحركات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل، ولا توجد استثناءات أخرى إلا الاستثناءات التي ينص عليها القانون.

الجدول رقم (08): العمليات الخاضعة لحقوق الطابع ومعدلاتها

المعدلات	تصنيف حقوق الطابع
40 دج	❖ الطابع الحجمي
60 دج	• ورق عادي
20 دج	• ورق سجل
	• نصف ورقة عادية
1 دج عن كل قسط من 100 دج أو جزء من القسط من 100 دج دون أن يقل المبلغ المستحق عن 5 دج أو يفوق 2500 دج	❖ طابع المخالصات • السندات بمختلف أنواعها

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

20 دج	• الوثائق التي هي بمثابة إيصال
20 دج	• الإيصالات التي تثبت إيداعات نقدية تتم لدى مؤسسة أو شخص طبيعي
6000 دج	❖ استخراج الوثائق
500 دج	• جواز السفر
500 دج	• رخصة الصيد
100 دج	• بطاقة التعرف المهنية للممثل
0.5 دج عن كل أو جزء من 100 دج	• بطاقة التعريف المغاربية
4000 دج	❖ طابع الأوراق التجارية
	❖ طابع السجل التجاري

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قانون الطابع لسنة 2022.

2- حقوق التسجيل

تعرف حقوق التسجيل على أنها ضرائب تفرض على انتقال الثروة والعقارات من شخص لآخر وغرضها تحقيق مصدر مالي هام. وبحسب المادة الثانية من قانون التسجيل فإن رسوم التسجيل ثابتة أو تصاعدية أو نسبية تبعا لنوع العقود ونقل الملكية الخاضعة لهذه الرسوم.

الجدول رقم (09): العمليات الخاضعة لرسوم التسجيل ونسبها

النسب	مجال التطبيق
5%.	3- التحويل لكامل الملكية (بيع عقار أو منقول).
5%.	4- التنازل عن أجزاء حق الملكية (الانتقال وملكية العتبة) ملكية العتبة هي امتلاك شخص لملك ما حيث ينتفع به شخص آخر.
5%- لكل حصة صافية عائدة لكل ذي حق.	5- نقل الملكية عن طريق الوفاة(المواريث).
3%- بين الأصول والفروع والزوج الباقي على قيد الحياة.	
3%- بالنسبة للأصول الثابتة لمؤسسة عندما يتعهد الورثة بمواصلة استغلال	

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

المؤسسة.	
-1.5% (المادة 244 ق.ت).	6- القسمة (توزيع الدمة المالية المشاعة بين الشركاء مالكي الشيوخ).
-0.5 (المادة 226 ق.ت).	7- تبادل الأملاك العقارية.
-0.5% دون أن يقل هذا الحق عن 1000 دج.	8- عقود الشركة.
-2.5%.	9- العقود المتضمنة تنازل عن الأسهم وحصص الشركة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قانون التسجيل لسنة 2022.

المطلب الثالث: تطور حصيلة الجباية العادية خلال الفترة 2000-2020

عملت الجزائر جاهداً إلى الرفع من الحصيلة المالية للجباية العادية من جل التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر رئيسي في تمويل الميزانية العامة للدولة، ويمكن توضيح تطور إيرادات الجباية العادية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	الجبابة العادية (مليون د.ج)
2000	349.502
2001	398.238
2002	482.896
2003	524.925
2004	580.411
2005	640.472
2006	720.884
2007	766.750
2008	965.289
2009	1.146.612
2010	1.297.944
2011	1.448.898
2012	1.595.750
2013	1.831.400

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

2.267.450	2014
2.465.710	2015
2.722.680	2016
2.845.374	2017
2.869.776	2018
3.793.438	2019
3.046.865	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2011-2000.

-الديوان الوطني للإحصائيات-الجزائر بالأرقام لسنوات 2017-2012.

-القوانين المالية السنوية لسنوات 2020-2018.

الشكل رقم (01): تطور الجباية العادية خلال الفترة من 2000 - 2020.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11.

من خلال المنحنى نلاحظ أن تطور الحصيلة المالية للجباية العادية تدبب من سنة إلى أخرى حيث نلاحظ خلال الفترة (2018-2000) أنه يوجد ارتفاع مستمر في الجباية العادية حيث ارتفعت قيمتها من 349.502 مليون د.ج سنة 2000 إلى 2.869.776 مليون د.ج سنة 2016 مع بعض

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

التقلبات الطفيفة من سنة لأخرى خلال هذه الفترة، إلا أن الاتجاه العام لها ظل متزايداً ويرجع ذلك إلى سياسة الإصلاحات الجبائية المتبعة من قبل الدولة.

أما سنة 2019 شهدت الجباية العادية ارتفاع هائل في قيمتها حيث بلغت قيمتها 3.793.438 مليون د.ج ويرجع ذلك إلى انخفاض حصة الجباية البترولية نتيجة وباء كورونا مما أرغمت الدولة على زيادة تحصيلاتها للجباية العادية.

سنة 2020 كانت حصيلتها ثابتة بمبلغ قدره 3.046.865 مليون د.ج بسبب استمرار وباء كورونا.

المبحث الثاني: الجباية البترولية في الجزائر

تعتمد الجزائر كغيرها من الدول النفطية (الدول النامية) على ريع قطاع المحروقات والنفط، ويشكل هذا الأخير القسط الأكبر سواء في الناتج الداخلي الخام أو في هيكل الصادرات أو في حجم الموارد، ويشرف على استغلال هذه الثروة في الجزائر شركة سوناطراك منذ 1963/12/31 بموجب المرسوم التنفيذي 63/ 491 بهدف التكفل بنقل وتسويق المحروقات.

المطلب الأول: مفهوم الجباية البترولية.

هناك ثلاث مراحل أساسية كبرى لخلق العلامة التجارية السليمة والقانونية فالعلامة رؤية استراتيجية وتهتم بقيم تدخل ضمن رأسمال المنظمة ويمكن تلخيص المراحل التالية:

الفرع الأول: تعريف الجباية البترولية.

يمكن تعريف الجباية البترولية كما يلي:

- الجباية البترولية هي كافة الضرائب التي تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية، تختلف من دولة إلى أخرى حسب إنتاجها¹.

- الجباية البترولية تمثل جميع إيرادات الضرائب المفروضة على نشاطات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج وغيرها من الأعمال التي تخص قطاع المحروقات في الجزائر².

¹ خليفي سامية، بدار عاشور، دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2009-2017، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المجلد 12، العدد 2، 2009، ص 379.

² صرارمة عبد الوحيد، قجاني عبد الحميد، مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني بين الاستقرار والتقلب -دراسة قياسية للفترة 1980-2015، جامعة أم البواقي، ص 234.

- إن الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة¹.

- الجباية البترولية عبارة عن الضرائب التي تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية، تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها².

الفرع الثاني: خصائص الجباية البترولية وأهميتها.

أولا- خصائص الجباية البترولية:

تتميز الجباية البترولية بعدة خصائص يمكن ذكرها فيما يلي³:

1- احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة: وتمثل هذه العوائد الريعية وعاء جذابا بصفة خاصة وعلى أساس الكفاءة وعلى أساس العدالة كذلك إذا كانت ستعود، كما هو الحال في الغالب على الأجانب.

2- انتشار عدم اليقين: بشكل واضح وليس فقط في أسعار المنتجات البترولية، ولا تمثل الصعوبة الأساسية في تفاوتها الواسع بقدر صعوبة التنبؤ بها، كما ينشأ عدم اليقين كذلك فيما يتعلق بالجيولوجيا وتكاليف المدخلات، والخطر السياسي والذي يتراوح بين المصادرة إلى التغييرات في النظم المالية العامة المستقبلية، بما في ذلك التي قد تتجم عن المناخ والسياسات البيئية.

3- تفاوت المعلومات: من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر دراية من الحكومات المضيفة ستكون أكثر دراية بنواياها المستقبلية بشأن المالية العامة.

4- ارتفاع التكاليف وخلق مشاكل الاتساق الزمني: عادة ما تتطوي مشاريع الصناعات البترولية على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند إنهاء المشروع ، وعليه فإن ميزان القوة التفاوضية يتحول بصورة كبيرة من المستثمر الى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف ، وحتى الحكومات التي لديها أحسن النوايا لديها حافز لتقديم شروط مالية عامة جذابة قبل بداية المشروع ولكن بعد ذلك بعدما يصبح الوعاء الضريبي و إدراك المستثمرين لهذا الأمر يمكن أن يحد من الاستثمار (تعطيل الاستثمار) وهو ما يضر بالجانبين .

¹ فنادزة جميلة، الجباية البترولية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص38.

² المادة 35/34 من القانون 86-14 المتعلق بالمحروقات الصادر في 19 أوت 1986.

³ عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)،

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2014، ص ص16-17.

5- النفط مورد ناضب: إن أهمية محدودية الرسوبيات النفطية للأداء الاقتصادي ف الأجل الطويل والتطورات في أسعار النفط محل شك، غير أنه على مستوى المشروع، يمكن أن يشكل نضوب النفط قلقا شديدا، فتكلفة الفرصة البديلة الرئيسية لاستخراج اليوم هي الاستخراج المستقبلي الضائع.

ثانيا- أهمية الجباية البترولية:

تتميز الجباية البترولية بخاصية أساسية تتمثل في ضخامة حصيلتها، ولكونها تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة ولهذا السبب ميزها المشرع الجزائري عن الجباية العادية والموارد الأخرى بأن فتح لها خطأ مستقلا في الجدول "أ" من ميزانية الدولة.

للجباية البترولية أهمية بالغة على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك باعتبارها الممول الأول لجميع نفقات الميزانية العامة، وتساعد في الحفاظ على التوازن الكلي من جهة ودافع عملية التنمية الاقتصادية من جهة ثانية.¹

المطلب الثاني: مكونات الجباية البترولية في الجزائر.

تنص المادة 162 من القانون 13-19 أن النظام الجبائي المطبق على نشاطات المنبع، باستثناء نشاطات التنقيب التي تحكمها المواد 46 إلى 52 من الضرائب والرسوم والإتاوات التالية:

الفرع الأول: الرسم المساحي

حسب المادة 165 من القانون 13-19 المتعلق بتنظيم نشاطات المحروقات فإنه يتم التصريح بالرسم المساحي وتسديده سنويا طول مدة امتياز المنبع أو عقد المحروقات، ابتداء من تاريخ الدخول حيز التنفيذ.

يتم تسديد الرسم المساحي من قبل المؤسسة الوطنية في حالة امتياز المنبع أو عقد تقاسم الإنتاج أو عقد خدمات ذات المخاطر، ومن قبل الأطراف المتعاقدة في حالة عقد المشاركة.

يطبق الرسم المساحي على:

- الرقعة خلال مدة البحث.
- الأسطح محل استبقاء.
- مساحة الاستغلال.

المساحة الخاضعة لهذا الرسم هي المساحة المستعملة خلال السنة التي تسبق التسديد. يتم التسديد لدى إدارة الضرائب وبأي وسيلة دفع مرخص بها، في أجل أقصاه اليوم العشرون (20) من الشهر الذي يلي كل تاريخ ذكرى دخول حيز التنفيذ امتياز المنبع أو عقد المحروقات.

¹ بعلة الطاهر، انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيللة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري، مجلة إدارة الأعمال والتنمية الاقتصادية، العدد 04، ص 81.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

عند انقضاء مدة البحث وطالما لم تبلغ الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات بموافقتها على مخطط التطوير، يكون مبلغ الوحدة بالدينار للكيلومتر المربع (دج/كلم²) للرسم المساحي الذي يتعين اعتباره، هو المبلغ الذي تم تطبيقه لاحتساب المبلغ الأخير المستحق. يتم تحديد مبلغ الرسم المساحي على النحو التالي:

الجدول رقم(1): كيفية تحديد مبلغ الرسم المساحي.

مدة الاستغلال	مدة تمديد استثنائي/مدة التمديد/فترة الاستبقاء	مدة البحث		المدة
		من السنة الأولى إلى السنة الرابعة (مدرج)	من السنة الخامسة إلى السنة السابعة (مدرج)	
30.000	40.000	7.000	14.000	مبلغ الوحدة (دج/كلم ²).

المصدر: المادة 166 من القانون 19-13 المتعلق بتنظيم نشاطات المحروقات.

تخضع مبالغ الوحدات في بداية كل سنة مدنية للتقييس من طرف الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، على أساس مؤشر أسعار الاستهلاك الذي تنشره الهيئة العمومية المسؤولة عن نشر المؤشر في الجزائر.

ولغرض التقييس المذكور، فإن المؤشر القاعدي هو المؤشر السنوي للاستهلاك الساري المفعول عند تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الرسم المساحي غير قابل للخصم لغرض حساب الضريبة على دخل المحروقات والضريبة على الناتج¹.

الفرع الثاني: إتاوة المحروقات

تخضع كل كمية من المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال والتي تم عدها من نقطة القياس بعد عمليات المعالجة، لتسديد إتاوة المحروقات الشهرية تستثنى من حساب هذه الإتاوة كميات المحروقات التي²:

- استهلكت لتلبية احتياجات الإنتاج.
- أو ضاعت، دون إهمال قبل نقطة القياس.

¹ المادة 166، من القانون رقم 19-13 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص 28.

² المادة 167، من القانون رقم 19-13 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص 28، 29.

- أو أعيد حقنها في الممكن أو في المكامن، شريطة أن تكون هذه الأخيرة محل مخطط التطوير الموافق عليه.
- يجب أن تكون كميات المحروقات المستهلكة أو الضائعة، التي تستثنى من حساب إتاوة المحروقات في حدود مقبولة فنيا ينص عليها مخطط التطوير الموافق عليه.
- يجب تبرير الكميات التي تتجاوز الحدود المقبولة المنصوص عليها في مخطط التطوير الموافق لدى الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات. في حالة غياب التبرير أو في حالة رفض الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات التبريرات المقدمة، تخضع الكميات المعنية لتسديد إتاوة المحروقات¹.
- تحدد إتاوة المحروقات من قبل المؤسسة الوطنية في حالة امتياز المنبع أو عقد تقاسم الإنتاج أو عقد خدمات ذات مخاطر، ومن قبل الأطراف المتعاقدة في حالة عقد المشاركة².
- يتم التصريح بإتاوة المحروقات لدى إدارة الضرائب وتسديدها في أجل أقصاه اليوم الخامس عشر 15 من الشهر الذي يلي شهر الإنتاج.
- تتم تسوية المحروقات من قبل المؤسسة الوطنية أو من قبل الأطراف المتعاقدة قبل أول مارس من السنة التي تلي السنة المعنية.
- إذا ترتب عن التسوية رصيد للدفع، فإنه يجب على المؤسسة الوطنية أو على الأطراف المتعاقدة أن تسدده في الأجل المحدد.
- إذا كان مجموع المدفوعات التي تم تسديدها سلفا يتجاوز مبلغ إتاوة المحروقات الناتج عن التسوية، فإن الفرق يشكل رصيда يتم خصمه من المدفوعات اللاحقة.
- تكون إتاوة المحروقات قابلة للخصم لغرض حساب الضريبة على دخل المحروقات وحساب الضريبة على الناتج³.

الفرع الثالث: الضريبة على دخل المحروقات

يخضع سنويا دخل المحروقات الذي يتم الحصول عليه من إنتاج المحروقات من مساحة الاستغلال في إطار امتياز المنبع أو عقد المحروقات⁴.

¹ المادة 170، من القانون 19-13 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، المتعلق بنشاط المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص 29.

² المادة 171، من القانون 19-13 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، المتعلق بنشاط المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص 29.

³ المادة 175، من القانون 19-13 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، المتعلق بنشاط المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص 29.

⁴ المادة 177، من القانون 19-13 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، المتعلق بنشاط المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص 29.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

يساوي دخل المحروقات السنوي قيمة الإنتاج السنوي من المحروقات بعد خصم المبالغ السنوية الآتية¹:

- إتاوة المحروقات.
- الأقساط السنوية لاستثمارات التطوير المخصصة حصريا لمساحة الاستغلال.
- الأقساط السنوية لاستثمارات البحث التي أنجزت في الرقعة.
- تكاليف التشغيل السنوية المتعلقة بإنتاج المحروقات، بما في ذلك تكاليف التخلي عن المواقع وإعادتها إلى حالتها الأصلية أثناء الاستغلال.
- الإعتمادات المرصودة لتغطية تكاليف التخلي عن المواقع وإعادتها إلى حالتها الأصلية.
- تكلفة شراء الغاز لأغراض الإنتاج والاسترجاع.
- المكافأة الخام المدفوعة للشريك المتعاقد الأجنبي، في حالة عقد تقاسم الإنتاج أو عقد خدمات ذات مخاطر.
- الوعاء ذو القيمة السلبية للسنة أو السنوات المالية السابقة.

يتم التصريح بالضريبة على دخل المحروقات وتسديدها لدى إدارة الضرائب من قبل المؤسسة الوطنية في حالة امتياز المنبع أو عقد تقاسم الإنتاج أو عقد خدمات ذات مخاطر، ومن قبل الأطراف المتعاقدة في حالة عقد المشاركة².

وتبلغ نسبة الضريبة على دخل المحروقات المطبقة خلال السنة المالية لسنة بدء سريان عقد المحروقات أو امتياز المنبع المتعلق بمكمن في طور الإنتاج خمسين في المائة 50 %³.

الفرع الرابع: الضريبة على الناتج

يخضع الناتج الذي تحققه المؤسسة الوطنية في إطار امتيازات المنبع، أو عقود تقاسم الإنتاج، أو عقود خدمات ذات مخاطر، والذي يحققه كل طرف في عقد المشاركة، إلى الضريبة على الناتج. بالنسبة للمؤسسة الوطنية، يتم تحديد ناتج السنة المالية الخاضع للضريبة على الناتج مع الأخذ بعين الاعتبار جميع عقود المحروقات وامتيازات المنبع.

¹ المادة 179، من القانون 19-13 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، المتعلق بنشاط المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص ص 29-30.

² المادة 178، من القانون رقم 19-13 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص 29.

³ المادة 181، من القانون رقم 19-13 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص 30.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

فيما يخص كل شخص، عدا المؤسسة الوطنية، يتم تحديد ناتج السنة المالية الخاضع للضريبة على الناتج، بمراعاة نسبة مشاركته في جميع عقود المشاركة التي يكون الشخص المذكور طرفا فيها¹. يتم حساب ناتج السنة المالية بمراعاة أحكام هذا القانون (القانون 19-13) وأحكام قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المتعلقة بتحديد الربح الخاضع للضريبة، وكذا معدلات اهتلاك الاستثمارات التي تحدد عن طريق التنظيم.

ويجب على كل شخص اكتتاب تصريح الضريبة على الناتج وفقا للشروط المنصوص عليها في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة².

تحدد نسبة الضريبة على الناتج بثلاثين في المائة 30%³.

ويتم التصريح بالضريبة على الناتج ودفعها إلى إدارة الضرائب في أجل أقصاه يوم انقضاء المهلة المحددة لإيداع التصريح السنوي بتاريخ السنة المالية⁴.

الفرع الخامس: الرسم الخاص بحرق الغاز المطبق على نشاطات المحروقات

تخضع عمليات حرق الغاز لدفع رسم خاص، غير قابل للخصم، قدره اثنا عشر ألف دينار (12.000 دج) لكل متر مكعب عادي (NM3) من الغاز المحروق.

يتم تقييم التعريف المذكورة أعلاه في بداية كل سنة مدنية قبل الوكالة الوطنية لتتمين موارد المحروقات، على أساس مؤشر أسعار الاستهلاك الذي تنشره الهيئة العمومية المسؤولة عن نشر هذا المؤشر في الجزائر⁵.

ويحسب مبلغ الرسم على أساس الكميات المحروقة خلال سنة مدنية معينة والتعريف الخاضعة للتقييم المتعلقة بالسنة المعنية والتي يتم تبليغها من قبل الوكالة الوطنية لتتمين موارد المحروقات فيما يخص نشاطات المنبع، أو من قبل سلطة ضبط المحروقات فيما يخص نشاطات المصب⁶.

¹ المادة 188، من القانون رقم 13-19 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص31.

² المادة 189، من القانون رقم 13-19 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص31.

³ المادة 191، من القانون رقم 13-19 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، ينظم نشاطات المحروقات، ص31.

⁴ المادة 192، من القانون رقم 13-19 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص 31

⁵ المادة 210، من القانون رقم 13-19 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص34.

⁶ المادة 211، من القانون رقم 13-19 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص34.

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

يتم التصريح بالرسم على حرق الغاز وتسديده لدى إدارة الضرائب من قبل المؤسسة الوطنية في إطار امتياز المنبع، ومن قبل المؤسسة الوطنية في إطار امتياز المنبع، ومن قبل الأطراف المتعاقدة في إطار عقد المحروقات، ومن قبل متعامل المصب في إطار نشاطات المصب، أو من قبل صاحب الامتياز في إطار نشاط النقل بواسطة الأنابيب، وذلك في أجل لا يتجاوز 31 جانفي من السنة الموالية للسنة التي أحرقت خلالها كميات الغاز¹.

تستثنى من دفع الرسم الخاص بكميات الغاز المحروق في الحالات الآتية²:

- أثناء تنفيذ نشاطات البحث، وأثناء الاختبارات التجريبية الخاصة بالبئر الاستكشافية و/أو عمليات التحديد، وكذلك أثناء إنجاز النموذج.
- خلال مرحلة انطلاق منشآت جديدة لفترات لا تتجاوز الحدود التي وضعتها الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وسلطة ضبط المحروقات.
- المناطق التي تتعدم فيها أو تقتصر للمنشآت التي تسمح باستعادة و/أو صرف الغاز.
- المنشآت التي تكون محل أشغال المطابقة.

الفرع السادس: إتاوة المياه المطبقة في مجال نشاطات المحروقات

يجب عند استخدام المياه في نشاطات المنبع، عن طريق استخراج المياه من الأملاك العمومية دفع رسم غير قابل للخصم، يسمى "إتاوة المياه".
يدفع هذا الرسم حسب الحالة، من قبل المؤسسة الوطنية في حالة امتياز المنبع أو من قبل الأطراف المتعاقدة في حالة عقد المحروقات وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول³.

¹ المادة 212، من القانون رقم 13-19 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص34.

² المادة 215، من القانون رقم 13-19 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019 ص34.

³ المادة 216، من القانون رقم 13-19 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، سنة 2019، ص34.

المطلب الثالث: تطور حصيلة الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2020)

الجباية البترولية هي وسيلة تتدخل الدولة من خلالها في النشاط البترولي، حيث تعتبر في الجزائر المصدر الأول للإيرادات العامة، ويمكن إبراز الدور الفعال الذي تلعبه الجباية البترولية من خلال معرفة مداخيلها المحصلة، والتي تعتبر مصدر هام لتمويل الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة من خلال الجدول التالي:

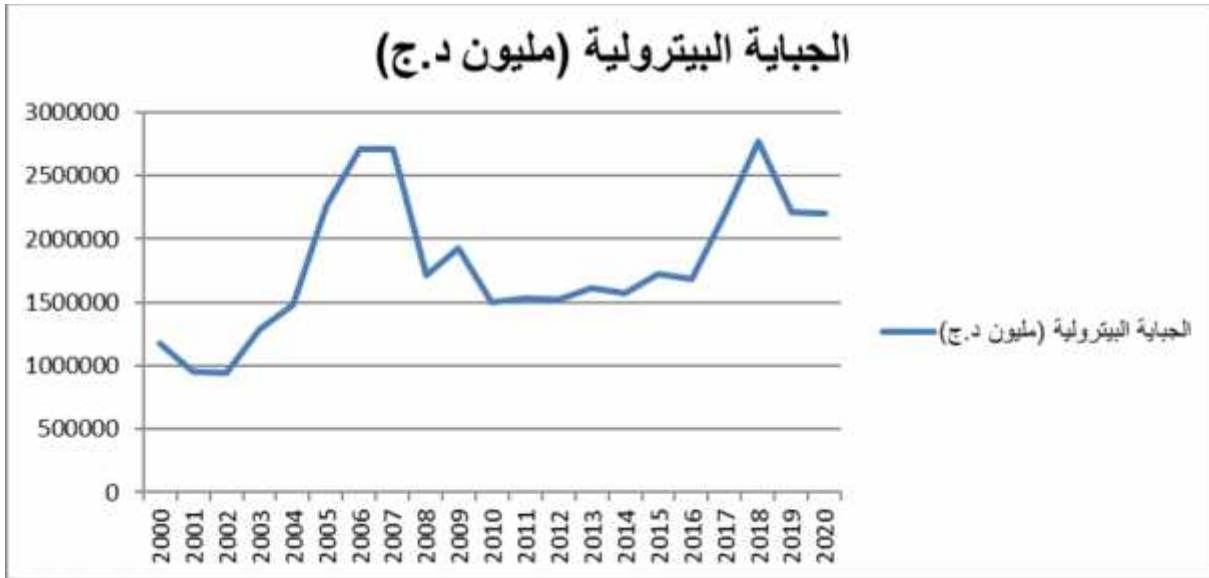
الجدول رقم(12): تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	الجباية البترولية (مليون د.ج)
2000	1.173.237
2001	956.389
2002	942.904
2003	1.284.975
2004	1.485.699
2005	2.267.836
2006	2.714.000
2007	2.711.850
2008	1.715.400
2009	1.927.000
2010	1.501.700
2011	1.529.400
2012	1.519.040
2013	1.615.900
2014	1.577.730
2015	1.722.940
2016	1.682.550
2017	2.200.120
2018	2.776.218
2019	2.214.469
2020	2.200.325

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

- النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2000-2011.
 - الديوان الوطني للإحصائيات-الجزائر بالأرقام لسنوات 2012-2017.
 - القوانين المالية السنوية لسنوات 2018-2020.
- الشكل رقم (02): تطور الجباية البترولية خلال الفترة من 2000-2020.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12.

من خلال المنحنى نلاحظ أن مدا خيل الجباية البترولية في الجزائر تتميز بالتذبذب من سنة لأخرى، وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار البترول في السوق العالمية، في بداية سنة 2000 نلاحظ ارتفاع في الجباية البترولية حيث قدرت قيمتها بـ 1.173.237 مليون د.ج أما في نهاية سنة 2001 انخفضت بسبب أحداث 11 سبتمبر بمبلغ 956.389 مليون د.ج، لكن هذا الانخفاض لم يدم لفترة طويلة ففي الفترة (2000-2006) لوحظ ارتفاع معقول للجباية البترولية لتحسن أسعار النفط بشكل كبير خاصة في الأسواق الصينية، خلال سنة 2007-2008 عرفت انخفاض كبير خاصة نهاية 2007 وكانت حصيلتها 2711850 مليون د.ج وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية للرهن العقاري، في بداية سنة 2009 شهدت الجباية البترولية ارتفاع قدر بـ 1927000 مليون د.ج ويعود ذلك لارتفاع أسعار البترول، لكن في نهاية سنة 2009 نلاحظ انخفاض في الجباية البترولية وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تدهور أسعار البترول وكان الأثر واضحا خاصة سنة 2010 إذ قدرت الجباية البترولية بـ 1501700 مليون د.ج، ومن نهاية سنة 2011 إلى غاية سنة 2014 استمرت الجباية البترولية في ارتفاع بشكل طفيف إذ قدرت قيمتها بـ 1529400 مليون د.ج و 1577700 مليون د.ج على الترتيب نتيجة ارتفاع معقول لأسعار البترول، وفي نهاية سنة 2014 إلى غاية سنة 2016 عرفت الجباية البترولية انخفاض

الفصل الثاني: الإيرادات الضريبية في الجزائر

وتدهور في قيمتها بسبب سياسة الدولة التي عملت على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، أما سنة 2018 فقد عرفت ارتفاعا بقيمة تقدر بـ 2776218 مليون د.ج بسبب ارتفاع أسعار النفط، أما في نهاية سنة 2019 إلى غاية سنة 2020 شهد انخفاض محسوس في الجباية البترولية بمبلغ قدر بـ 2200325 مليون د.ج نتيجة وباء كورونا (covid 19)، لما له من أثر فعال على الأسواق العالمية.

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الإيرادات الضريبية في الجزائر و التي تتكون بدورها من الجباية العادية و الجباية البترولية، من خلال عرض أهم المكونات الخاصة بهما و كذا تطور كل واحدة منهما على حدى خلال الفترة 2000-2020، حيث استنتجنا أن المشرع الجزائري وضع هذا التقسيم للموارد العادية و كذا التعديلات التي يدخلها عليها في كل مرة بهدف الوصول إلى تغطية النفقات عن طريق الجباية العادية و الخروج من قوقعة الاعتماد على الجباية البترولية بالشكل الكامل أو التقليل من الاعتماد عليها في تمويل نفقات الدولة.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لمحددات الإيرادات الضريبية

فيالجزائر خلال الفترة 2000-2020

تمهيد

المبحث الأول: الدراسات العلمية السابقة للموضوع

المبحث الثاني: صياغة النموذج

المبحث الثالث: تقدير النموذج ومناقشة وتحليل النتائج

خلاصة الفصل

تمهيد

بعدها قمنا بالدراسة النظرية للإيرادات الضريبية سنحاول في هذا الفصل القيام بالدراسة القياسية من خلال توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة في صور نماذج رياضية باستخدام الطرق الإحصائية والاقتصادية، تمكنا من معرفة مختلف العلاقات فيما بين المتغيرات التفسيرية، ولأجل ذلك قمنا بالاعتماد على الاقتصاد القياسي، حيث يهتم بالأسس القياسية والاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية، كما أننا سنحاول بناء نموذج قياسي يدرس أثر مختلف المتغيرات على الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020). ولتوضيح ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الدراسات العلمية السابقة للموضوع

المبحث الثاني: صياغة النموذج

المبحث الثالث: تقدير النموذج و مناقشة وتحليل النتائج

المبحث الأول: الدراسات العلمية السابقة للموضوع

المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية

دراسة (2017): Gobacheo, et . al :

Determinants of Tax Revenue in Ethiopia

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم محددات الإيرادات الضريبية في إثيوبيا وذلك للفترة (2000-2016)، أما المتغيرات المستخدمة في الدراسة فهي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري (نسبة الصادرات والمستوردات للناتج المحلي الإجمالي)، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares method (OLS) لتحليل الانحدار والارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الإيرادات الضريبية من مساهمة الصناعة في الناتج، الانفتاح الاقتصادي، نصيب الفرد من الناتج والاستثمار المباشر، بينما كانت العلاقة سالبة بين الإيرادات الضريبية ومساهمة الزراعة في الناتج ومعدل التضخم.

دراسة (2016) Mawejje بعنوان:

Tax Revenue effects of Sectoral Growth and Public Expenditure in Uganda

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استجابة الإيرادات الضريبية في أوغندا لأداء الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات (صناعة، زراعة، خدمات) وكذلك النفقات العامة. تم استخدام البيانات الربعية وذلك لمدة 15 عاما من الربع الثالث 1999 إلى الربع الرابع 2013.

تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع An Autoregressive distributed Lag (ARDL) لدراسة العلاقة في المدى الطويل والقصير. أظهرت النتائج أن النمو في القطاع الصناعي له تأثير إيجابي ومعنوي على أداء الإيرادات الضريبية في المدى القصير، بينما معدل النمو في القطاع الزراعي والنفقات الجارية والائتمانية مرتبطة بشكل سلبي مع أداء الإيرادات الضريبية، بينما النمو في قطاع الخدمات لا يبدي أي تأثير في المدى القصير على أداء الإيرادات الضريبية. بينما نتائج العلاقة طويلة الأجل بينت أن كل من النمو في القطاع الصناعي والنفقات الإنمائية لها تأثير إيجابي على أداء الإيرادات الضريبية، وكذلك لكل من قطاع الزراعة وقطاع الخدمات تأثير سلبي وعائق كبير للإيرادات الضريبية في أوغندا في المدى الطويل.

دراسة (2002) Eltony بعنوان:

The determinants of Tax Effort in Arab Countries

الغرض من هذه الدراسة هو تحديد محددات الإيرادات الضريبية وإيجاد للعبء الضريبي في 16 دولة عربية للفترة من 1994-2000، حيث أن العبء الضريبي هو نسبة الضرائب الفعلية على الضرائب المتوقعة. تم استخدام البيانات التالية: الضرائب، قطاع الزراعة والصناعة والتعدين، الصادرات والمستوردات، الدين الخارجي جميعها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل. وقد تم تقسيم العينة إلى مجموعتين: المجموعة الأولى هي دول مجلس التعاون الخارجي، والمجموعة الثانية تضم الدول العربية ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعا (سورية، مصر، تونس، المغرب، لبنان)، والدول الأكثر فقرا (موريتانيا، السودان، اليمن)، كما تضم الدول الأعلى نسبة للضرائب (تونس، الجزائر، المغرب). تم استخدام اختبار Hausman test للاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وبينت النتائج للمجموعة الأولى أن قطاع التعدين له تأثير سلبي على الإيرادات الضريبية، بينما حصة الفرد من الدخل لها تأثير إيجابي، وباقي المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية، وهذه النتائج تتفق مع مجموعة الدول هذه لأن اقتصاديتها تعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط وهي تفنقر لنظام ضريبي متقدم. أما النتائج في المجموعة الثانية بينت أن قطاع الزراعة يرتبط بعلاقة سلبية مع الإيرادات الضريبية، بينما كل من قطاع التعدين، الصادرات، الواردات، حصة الفرد من الدخل، الدين الخارجي فهي ترتبط بعلاقة إيجابية مع الضريبة، بينما قطاع الصناعة التحويلية ليس ذو دلالة إحصائية، وأن الدول ذات الضرائب المرتفعة (تونس، الجزائر، المغرب، السودان) فإن مؤشرات العبء الضريبي شهدت اتجاها تصاعديا، واستقر هذا المؤشر في الدول العربية الباقية.

دراسة : Basirate,et. al بعنوان:

Analyzing The Effect of Economic Variables on Total Tax Revenues in IRAN

قامت الدراسة بتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية (سعر الصرف، الصادرات، القيمة المضافة للقطاع الصناعي، القيمة المضافة لقطاع النفط، القيمة المضافة للقطاع) على الإيرادات الضريبية في إيران للفترة 1974-2011. حيث تم دراسة العلاقة قصيرة وطويلة الأجل باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لفترات الإبطاء (ARDL) Auto Régression DestributedLag، وتوصلت النتائج إلى أن كل من القيمة المضافة للقطاع الصناعي، الاستيراد، وسعر الصرف ترتبط ارتباطا موجبا مع الإيرادات الضريبية على المدى الطويل، بينما القيمة المضافة لكل من قطاعي النفط والزراعة ترتبط ارتباطا سلبيا مع الإيرادات الضريبية على المدى الطويل، وهذا يعود إلى اعتماد إيران على القطاع النفطي في إيراداته حيث أن زيادة في الإيرادات النفطية يؤدي إلى نقص الإيرادات الضريبية.

دراسة (2008) MAMADY CONDE بعنوان :

Les Determinants des Recettes Fiscales enGuinee

قامت الدراسة بتحديد العوامل التي تؤثر بشكل كبير (الواردات، الإصلاح الضريبي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل الضغط الضريبي) على الإيرادات الضريبية في غينيا. حيث تم إجراء الدراسة باستخدام نموذج (Morisset et Lzquierdo(1993) كما تم استخدام البيانات الإحصائية المأخوذة من "الكتاب السنوي للإحصائيات المالية الحكومية" وصندوق النقد الدولي، من "مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، من "مؤشرات التنمية العالمية" من بيانات "الأمم المتحدة المشتركة للأمم المتحدة.

تشير النتائج التي تم الحصول عليها إلى أن الواردات والإصلاح الضريبي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الضغط الضريبي لها آثار كبيرة على زيادة الإيرادات الضريبية في غينيا، وقد أدت بنا هذه النتائج إلى صياغة توصيات لصناع القرار، من بينها بشكل بارز تعزيز الناتج المحلي وتطوير سياسات فعالة للإصلاح الضريبي.

دراسة: KiteessaTerefe and JewariaTeera بعنوان :

Determinants of Tax Revenue inEast Africa Contries : An application of multivariate panel data cointegration analysis

حظيت تعبئة الإيرادات المحلية باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة لما لها من أبعاد وطنية ودولية حاسمة لبلدان إفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى وشرق إفريقيا. في معظم البلدان، لم تزد الضرائب مع زيادة نفقات التنمية. في الواقع تتراجع حصة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي وتعتمد البلدان باستمرار على تدفق رأس المال الأجنبي كمصدر رئيسي للميزانية الحكومية. وبالتالي فإن الإيرادات الضريبية المتساوية هي مفتاح التنمية الاقتصادية، فقد اعتقدت الدراسة أنها تدرس بشكل تجريبي المحددات الرئيسية للإيرادات الضريبية في دول شرق إفريقيا باستخدام مجموعة بيانات جديدة تتراوح من عام 1992 إلى 2015 من خلال استخدام نهج تكامل بيانات اللوحة. يوضح اختبار جذر وحدة اللوحة للثبات استنادا إلى اختبار الثبات LCC و IPS و ADF أن جميع التغيرات مدمجة معا من الدرجة الأولى(1)، باستثناء التضخم المتغير الذي يكون ثابتا عند المستوى. تم تقدير النموذج باستخدام FGLS ونموذج GMM لبيانات اللوحة الديناميكية.

تشير المعادلة المقدره على المدى الطويل من نتائج FGLS إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمساعدات الخارجية والانفتاح التجاري وحصة الزراعة وحصة الصناعة وحصة الخدمات لها مساهمة إيجابية في الإيرادات الضريبية لبلدان شرق إفريقيا خلال فترة لدراسة، من ناحية

أخرى يؤثر التحضر وسعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم تأثيرا سلبيا على نسبة الإيرادات الضريبية إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، أما على المدى القصير كان للإيرادات الضريبية المتخلفة عن فترة زمنية واحدة PVECM والتوسع الحضري تأثير سلبى على الإيرادات الضريبية للفترة الحالية في حين ان التحضر المتأخر بفترتين وسعر الصرف الرسمي لهما تأثير إيجابي. وبالتالي، فإن النتيجة القوية للدراسة تتطلب إشارة إلى أن الإيرادات الضريبية تزداد في ظل بيئة الاقتصاد الكلي المستقرة.

المطلب الثاني: الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية

❖ دراسة رضوان العمار وشيرين ديب (2019) بعنوان:

القطاع الصناعي في سوريا ومساهمته في الإيرادات الضريبية.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهم مؤشرات القطاع الصناعي، ودراسة علاقتها بالإيرادات الضريبية من خلال بيان مساهمة هذه المؤشرات في الإيرادات الضريبية، بالتالي الوصول إلى أهمية القطاع الصناعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني. تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لدراسة فرضيات البحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 16.0، والمؤشرات المستخدمة هي: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي، الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي، مجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي، المستوردات الصناعية، الصادرات الصناعية.

توصلت الدراسة إلى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد ككل وإلى وجود علاقة ضعيفة بين الإيرادات الضريبية وكل من الناتج والإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي، بينما بقية المؤشرات ليس لها أي أثر معنوي على الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة.

❖ دراسة سابق عبد الله علي عبد المجيد (2011) بعنوان:

المؤثرة في الحصيلة الضريبية العوامل السودان 1985-2010.

استهدفت الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة على الحصيلة الضريبية في السودان، وذلك على أساس أن حجم الحصيلة الضريبية هي حصيلة متواضعة سواء بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة فهي تمثل نسبة تكاد لا تذكر من الدخل القومي أو من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهدف الدراسة الرئيسي هو تقييم العوامل التي تؤدي إلى تدني حصيلة الضرائب و بالتالي تدني الإيرادات الحكومية و قياس العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة وفقا لمعايير الاقتصادية و الإحصائية و القياسية و ايجاد حلول لمشكلة تواضع الحصيلة الضريبية في السودان. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي والتحليل الإحصائي والقياسي في تحليل البيانات باستخدام برنامج E.Views.

توصلت الدراسة إلى أنه لم يكن للحصيلة الضريبية أثر فعال في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وحتى بعد استخراج النفط وزيادة الدخل القومي، وكذا توصلت إلى أن عدم استقرار سعر الصرف الأجنبي في السودان له تأثير كبير على حصيلة الضرائب غير المباشرة من خلال تأثيره على وضعية ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: ملخص الدراسات السابقة

الجدول التالي يتضمن تلخيص للدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية، من خلال إبراز أهم المتغيرات والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات بشكل مختصر:

الجدول رقم(13): يتضمن تلخيص الدراسات السابقة

موضوع الدراسة	متغيرات الدراسة	نتائج الدراسة
دراسة Gobacheo(2017) بعنوان: Determinants of Tax Revenue in Ethiopia (2000-2016). محددات الإيرادات الضريبية في إثيوبيا للفترة (2000-2016).	- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. - الانفتاح التجاري (نسبة الصادرات والمستوردات للناتج المحلي الإجمالي). - معدل التضخم. - الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي لإجمالي - مساهمة الزراعة في الناتج.	تم التوصل الى: ✓ وجود علاقة إرتباط موجبة بين الضريبية وكل من مساهمة الصناعة في الناتج، الانفتاح الاقتصادي، نصيب الفرد من الناتج والاستثمار المباشر. ✓ وجود علاقة سالبة بين الإيرادات الضريبية ومساهمة الزراعة في الناتج ومعدل التضخم.
Mawejje (2016) : Tax Revenue effects of Sectoral Growth and Public Expenditure in Uganda. مدى استجابة الإيرادات الضريبية في اوغندا لأداء الناتج المحلي الإجمالي.	- الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الصناعي. - الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي. - الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الخدمات.	أظهرت النتائج أن: ✓ النمو في القطاع الصناعي له تأثير إيجابي ومعنوي على أداء الإيرادات الضريبية في المدى القصير. ✓ معدل النمو في القطاع الزراعي والنفقات الجارية والإنمائية مرتبطة بشكل سلبي مع أداء الإيرادات الضريبية. ✓ معدل النمو في قطاع الخدمات لا يبدي أي تأثير في المدى القصير على

<p>أداء الإيرادات الضريبية. ✓ النمو في القطاع الصناعي والنفقات الإنمائية لها تأثير إيجابي على أداء الإيرادات الضريبية في المدى الطويل. ✓ النمو في القطاع الزراعي والخدمات له تأثير سلبي وعائق كبير للإيرادات الضريبية في المدى الطويل.</p>		
<p>تم التوصل إلى أن: ✓ كل من القيمة المضافة للقطاع الصناعي والاستيراد وسعر الصرف ترتبط ارتباطا موجبا مع الإيرادات الضريبية على المدى الطويل. ✓ كل من القيمة المضافة للقطاع الزراعي وقطاع النفط ترتبط ارتباطا سلبيا مع الإيرادات الضريبية على المدى الطويل.</p>	<p>- سعر الصرف. - الصادرات. - القيمة المضافة في القطاع الصناعي. - القيمة المضافة في قطاع النفط. - القيمة المضافة في القطاع الزراعي.</p>	<p>Basirat (2014) Analyzing the effect of Economic Variables on Total Revenues in IRAN. أثر المتغيرات الاقتصادية على الإيرادات الضريبية في إيران.</p>
<p>قسمت الدراسة هذه الدول إلى مجموعتين وتوصلت إلى: ✓ المجموعة الأولى: تضم دول التعاون الخارجي بينت النتائج الخاصة بها أن قطاع المعادن له أثر سلبي على الإيرادات الضريبية، وأما حصة الفرد من الدخل لها أثر إيجابي. ✓ تضم الدول العربية ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعا (سوريا، مصر ، تونس، المغرب، لبنان)، والدول الأكثر فقرا (موريتانيا، السودان، اليمن)، وكذا الدول الأعلى نسبة</p>	<p>- الضرائب. - قطاع الصناعة والزراعة والمعادن. - الصادرات والمستوردات - الدين الخارجي. وقد أخذت هذه المتغيرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل.</p>	<p>دراسة (2002) Eltony بعنوان: The Determinants of Tax Effort in Arab Countries. محددات الإيرادات الضريبية وإيجاد مؤشر العبء الضريبي في 16 دولة عربية.</p>

<p>للضرائب (تونس، الجزائر، المغرب)، بينت النتائج أن قطاع الزراعة يرتبط بعلاقة سلبية مع الإيرادات الضريبية، بينما كل من قطاع المعادن و الصادرات و الواردات و حصة الفرد من الدخل والدين الخارجي ترتبط بعلاقة إيجابية مع الضريبة.</p>		
<p>- تؤثر هذه المتغيرات بشكل كبير على زيادة الإيرادات الضريبية في غينيا.</p>	<p>- الواردات. - نمو الناتج المحلي الإجمالي. -معدل الضغط الضريبي. - الإصلاح الضريبي.</p>	<p>دراسة Mamady Conde (2008) بعنوان: Les Determinants Des Recettes Fiscales En GUINEE. الإيرادات الضريبية في غينيا</p>
<p>- توصلت الدراسة إلى أن: ✓ الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تراجع حصة الإيرادات الضريبية. ✓ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والمساعدات الخارجية والانفتاح التجاري وحصة الزراعة والصناعة من الناتج الإجمالي، لها تأثير إيجابي على الإيرادات الضريبية. ✓ سعر الصرف والتضخم والتحضر، لهم تأثير سلبي على الإيرادات الضريبية.</p>	<p>- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. - المساعدات الخارجية والانفتاح التجاري. - حصة الزراعة والصناعة من الناتج المحلي. - الناتج المحلي الإجمالي. - سعر الصرف. - التضخم. - التحضر.</p>	<p>دراسة Kitessa Delessa Terefe and Jewaria Teera (2018) بعنوان: Determinants of Tax Revenue in East African Countries : An application of multivariate panel data cointegration analysis. محددات الإيرادات الضريبية في دول شرق إفريقيا: تطبيق تحليل تكامل مشترك لبيانات لوحة متعددة المتغيرات.</p>
<p>- انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد ككل. - وجود علاقة ضعيفة بين الإيرادات الضريبية وكل من الناتج والإنتاج</p>	<p>-الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الإجمالي ومجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي.</p>	<p>- دراسة (2019) رضوان العمار وشيرين ديب بعنوان: القطاع الصناعي في سوريا ومساهمته في</p>

الإجمالي للقطاع الصناعي. - بقية المؤشرات ليس لها أثر معنوي على الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة.	- المستوردات والصادرات الصناعية.	الإيرادات الضريبية.
- لا يوجد أي أثر فعال للحصيلة الضريبية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية حتى بعد استخراج النفط وزيادة الدخل القومي. - عدم استقرار سعر الصرف الأجنبي في السودان له تأثير كبير على حصيلة الضرائب غير المباشرة.	- الدخل القومي. - النفط. - سعر الصرف الأجنبي.	دراسة (2011) سابق عبد الله علي عبد المجيد بعنوان: العوامل المؤثرة في الحصيلة الضريبية السودان 1985-2010.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: صياغة النموذج

يعرف الاقتصاد القياسي بأنه أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمداً في ذلك على النظرية الاقتصادية، الرياضيات، الإحصاء، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروق والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.

وعليه سنقوم بالاعتماد في هذه الدراسة القياسية على نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

سننتقل إلى عرض نماذج الانحدار الخطي المتعدد وإعطاء صياغة لهذا النموذج.

الفرع الأول: مدخل لنماذج الانحدار الخطي المتعدد

نلجأ إلى استخدام الانحدار الخطي المتعدد في حالة ما إذا كان لدينا أكثر من متغير تفسيري واحد ونريد قياس أثر كل متغير منها على المتغير التابع.

أولاً: تعيين نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع Y_t و عدد من

المتغيرات المستقلة $X_{1t}, X_{2t}, X_{3t}, \dots, X_{kt}$ ويعبر عن هذه العلاقة بالشكل التالي كما يلي¹:

¹ دحماني محمد ادريوش، محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2013، ص 87.

$$Y_t = a_0 + a_1 X_{1t} + a_2 X_{2t} + \dots + a_k X_{kt} + \varepsilon_t$$

من أجل: $t = 1, \dots, n$

حيث:

Y_t : المتغير التابع عند الفترة t

X_{1t} : المتغير المستقل الأول عند الفترة t

X_{2t} : المتغير المستقل الثاني عند الفترة t

X_{kt} : المتغير المستقل رقم K و عند الفترة t

a_0, a_1, \dots, a_k : معاملات النموذج

ε_t : حد لخطأ عشوائي

n : عدد المشاهدات

ثانيا: تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يتم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)¹.

ثالثا: تقييم معاملات نموذج الانحدار الخطي

من أجل تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد فإننا نقوم بدراسة عدة متغيرات كما يلي²:

1- معامل التحديد المتعدد (R^2)

2- اختبار فيشر F

الفرع الثاني: صياغة نموذج الدراسة

تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيان أثر المتغيرات الاقتصادية (الناتج الداخلي الخام، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار، سعر الصرف، سعر النفط، معدل الضغط الضريبي، الصادرات، الواردات، التضخم) على الإيرادات الضريبية، وأخذا بعين الاعتبار للدراسات السابقة ومراعاة لتوفر البيانات الإحصائية، فإننا سنقوم بدراسة موضوعنا من خلال النموذج القياسي التالي:

$$RF_t = \beta_0 + \beta_1 PIB_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 IDE_t + \beta_4 I_t + \beta_5 PET_t + \beta_6 TCH_t + \beta_7 EXP_t + \beta_8 IMP_t + \beta_9 TPE_t + \varepsilon_t.$$

حيث:

β : معاملات النموذج.

¹ نفس المرجع، ص 91.

² نفس المرجع، ص 92.

t: فترة الدراسة من 2000 إلى 2020.

PIB: الناتج الداخلي الخام، أدرجنا مجموع الناتج الداخلي الخام على مدار 21 سنة ابتداء من سنة 2000 إلى سنة 2020، مقومة بمليون دينار جزائري.

INF: معدل التضخم، على مدار 21 سنة ابتداء من سنة 2000 إلى سنة 2020.

IDE: الاستثمار الأجنبي، أدرجنا مجموع الاستثمار الأجنبي على مدار 21 سنة ابتداء من سنة 2000 إلى 2020، مقومة بمليون دينار جزائري.

I: الاستثمار، أدرجنا مجموع الاستثمار على مدار 21 سنة ابتداء من سنة 2000 إلى 2020، مقومة بمليون دينار جزائري.

PET: سعر النفط، أدرجنا مجموع سعر النفط على مدار 21 سنة ابتداء من سنة 2000 إلى 2020، مقومة بمليون دينار جزائري.

TCH: سعر الصرف، أدرجنا مجموع سعر الصرف على مدار 21 سنة ابتداء من سنة 2000 إلى 2020، مقومة بمليون دينار جزائري.

EXP: الصادرات، أدرجنا مجموع الصادرات على مدى 21 سنة ابتداء من سنة 2000 إلى 2020، مقومة بمليون دينار جزائري.

IMP: الواردات، أدرجنا مجموع الواردات على مدى 21 سنة ابتداء من سنة 2000 إلى 2020، مقومة بمليون دينار جزائري.

TPF: معدل الضغط الضريبي، على مدار 21 سنة ابتداء من سنة 2000 إلى 2020.

ϵ_t : وهو الحد العشوائي ويضم جميع المتغيرات الأخرى التي تؤثر في المتغير التابع.

المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

من خلال هذا المطلب سنقوم بإعطاء الإحصائيات المتعلقة بكل متغير من متغيرات الدراسة على حدى، وعرض هذه الإحصائيات في شكل منحنيات و القيام بتحليلها.

الفرع الأول: الإيرادات الضريبية (RF)

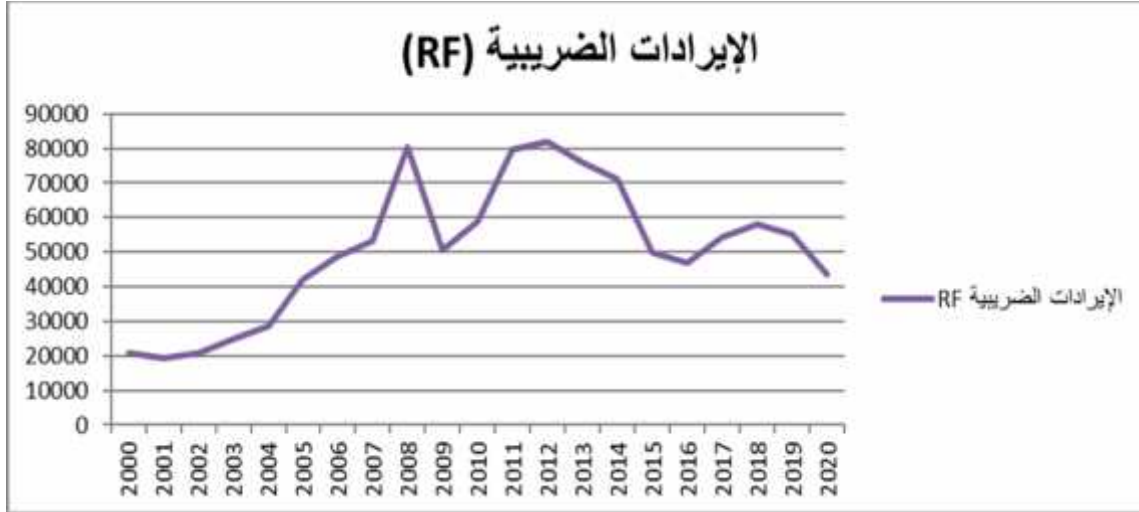
1- إحصائيات الإيرادات الضريبية للفترة من 2000 إلى 2020

الجدول رقم (14): الإيرادات الضريبية للفترة من 2000 إلى 2020							
الوحدة: مليون دج							
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات الضريبية	20969.5	19283.1	20760.2	24777.2	28725.4	41942.3	48883.7
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات الضريبية	53049.4	80380.7	50590.9	58799.9	79479.8	81744.7	75938.5
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات الضريبية	71229.5	49975.8	46723	54500.2	57907.2	55154.1	43705.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة البيانات الاقتصادية/ صندوق النقد العربي.

2- التمثيل البياني للإيرادات الضريبية (RF)

الشكل رقم (03): الإيرادات الضريبية في الفترة من 2000 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

من خلال المحنى نلاحظ أن الإيرادات الضريبية تتأثر بحصيلة الجباية البترولية حيث كلما زادت الجباية البترولية زادت حصيلة الإيرادات الضريبية وكلما انخفضت تتخفص معها الإيرادات، ففي الفترة من 2000 إلى 2006 رغم الارتفاع المستمر الذي شهدته الجباية العادية إلا أن الإيرادات الضريبية تأثرت حصيلتها بالجباية البترولية، أما في السنوات من 2014، 2015، 2016 شهدت الجباية البترولية

انخفاضا بسبب سياسة الدولة التي عملت على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ذلك ما أدى إلى انخفاض الإيرادات الضريبية.

حيث شهدت الإيرادات الضريبية سنة 2020 انخفاضا محسوسا نتيجة وباء كورونا لما له من فعال على الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: الناتج الداخلي الخام (PIB)

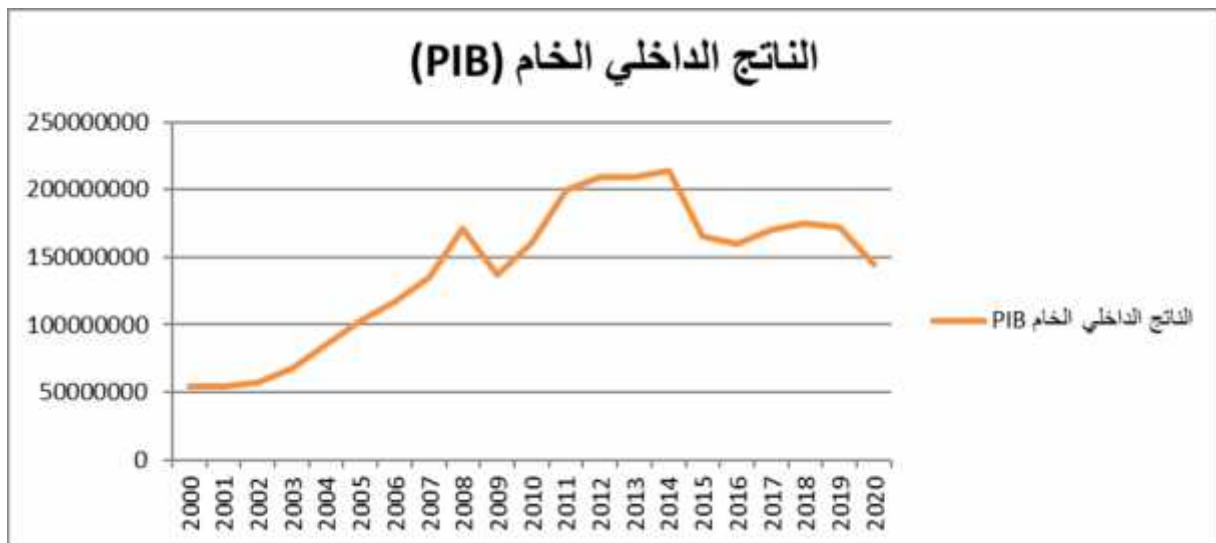
1- إحصائيات الناتج الداخلي الخام للفترة من 2000 إلى 2020:

الجدول رقم (15): الناتج الداخلي الخام للفترة من 2000 إلى 2020							
الوحدة: مليون دج							
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج الداخلي الخام	54790392.75	54744712.81	56760355.87	67863828.41	85332581.19	103198223.7	117027307.5
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج الداخلي الخام	134977082.6	171000699.9	137211035.8	161207270.2	200013052.2	209058992	209755003.3
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج الداخلي الخام	213810024.9	165979279.3	160034163.9	170097014.6	174910878.6	171767403.7	145009181.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

2- التمثيل البياني للإحصائيات (PIB)

الشكل رقم (04): الناتج الداخلي الخام في الفترة من 2000 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (15).

من خلال المنحنى نلاحظ أن الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2009 شهدت نموا محسوسا حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الخام ووصلت إلى ما يقارب 54790392.5 مليون د.ج سنة 2000 و 137211035.8 مليون د.ج سنة 2009، وذلك بفضل الاستثمارات لاسيما العمومية التي أنجزت لدفع النمو الاقتصادي. بعدها قفز الناتج الداخلي الخام إلى أقصى حدوده حيث قدر بـ 161207270.2 مليون د.ج سنة 2010 ووصولاً إلى 213810024.9 مليون د.ج سنة 2014. ثم عاد للانخفاض خلال السنتين 2015 و 2016، بعدها سجل انخفاض طفيف خلال السنوات الثلاث 2017 و 2018 و 2019، لتتخفص قيمة الناتج الداخلي الخام سنة 2020 حيث قدر بـ 145009181.5 ويمكن ارجاع السبب لأزمة كورونا.

الفرع الثالث: التضخم (INF)

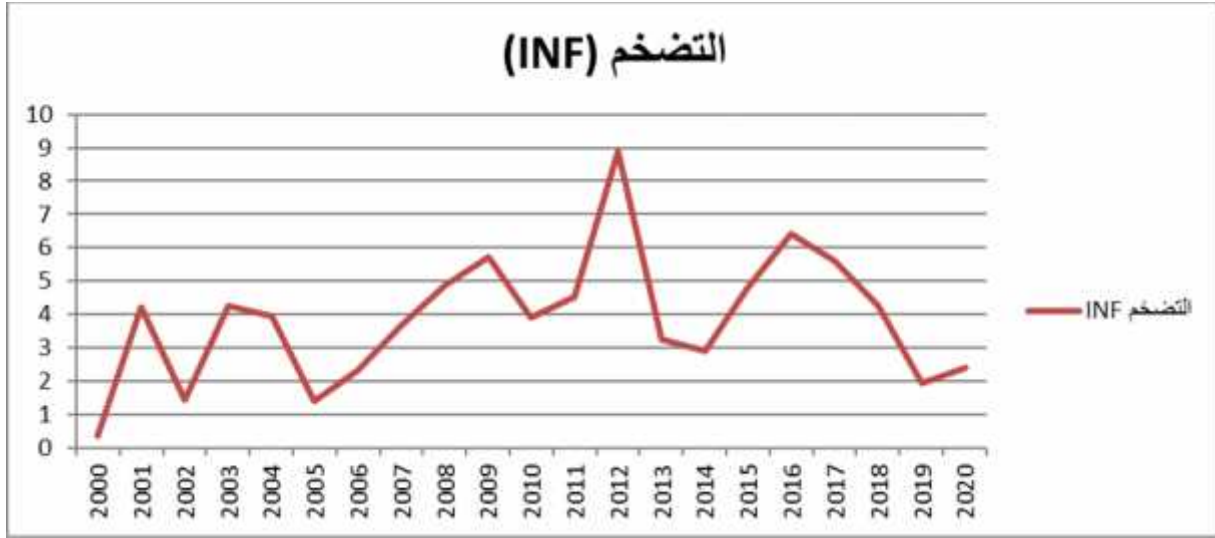
1- معدلات التضخم للفترة من 2000 إلى 2020

الجدول رقم (16): التضخم للفترة من 2000 إلى 2020							
الوحدة: مليون دج							
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التضخم	0.339	4.225	1.418	4.268	3.961	1.382	2.311
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التضخم	3.678	4.858	5.737	3.911	4.524	8.891	3.254
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التضخم	2.916	4.784	6.397	5.591	4.269	1.951	2.415

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

2- التمثيل البياني لـ (INF)

الشكل رقم (05): التضخم للفترة من 2000 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16).

من خلال المنحنى نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب خلال الفترة 2000-2005، حيث في سنوات 2000، 2001، 2002 نلاحظ أن معدل التضخم يرتفع بارتفاع نمو الكتلة النقدية وينخفض بانخفاضها، أما في سنتي 2003 و 2004 فنلاحظ ارتفاع معدل التضخم وذلك بسبب زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مداخيل الأسر، لينخفض بعدها في سنة 2005.

في سنة 2017 نلاحظ ارتفاع في معدل التضخم وذلك بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، وفي سنة 2009 وصل معدل التضخم اتجاهه التصاعدي بسبب استحواذ التضخم الداخلي على التضخم المستورد، لتتخف سنة 2010 بسبب تحسن سعر الصرف، وفي السنتين 2011 و 2012 نلاحظ ارتفاع وذلك بسبب وجود صدمة على الطلب ناجمة عن الزيادة المعتمدة للأجور، خلال سنتي 2013 و 2014 نلاحظ انخفاض وذلك بسبب ارتفاع التضخم المستورد، عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم سنة 2015 و 2016.

أما خلال الفترة 2017-2019 فنلاحظ انخفاض بسبب انخفاض بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية، لترتفع بعدها بوتيرة ضعيفة سنة 2020.

الفرع الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)

1- إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)

الجدول رقم (17): الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة من 2000 إلى 2020							
الوحدة: مليون دج							
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاستثمار الأجنبي المباشر	280100	1113105.541	1064960	637853.0.27	884749.028	1156000	1841000
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاستثمار الأجنبي المباشر	1686736.54	2638607.034	2746930.734	2300369.124	2571237.025	1500402.453	1691886.708
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاستثمار الأجنبي المباشر	1502206.171	- 537792.9209	1638263.954	1230243.451	1466116.068	1381200.05	1126709.39

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

2- التمثيل البياني للاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)

الشكل رقم (06): الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة من 2000 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (17).

من خلال المنحنى نلاحظ أن الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترجع الى ثلاث عوامل رئيسية وهي: النمو الاقتصادي القوي والمستمر، الطلب العالمي على النفط، الإصلاحات من أجل تحسين

بيئة الاقتصاد الوطني وأيضا الى انخفاض أسعار المحروقات بداية منتصف سنة 2014 التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار في الجزائر، وسجل الاستثمار الأجنبي المباشر أدنى قيمة له سنة 2015 بفعل الأزمة النفطية وتراجع أسعار البترول في السوق العالمية وقدرت قيمته ب 537792.9209 - .

الفرع الخامس: الاستثمار (I)

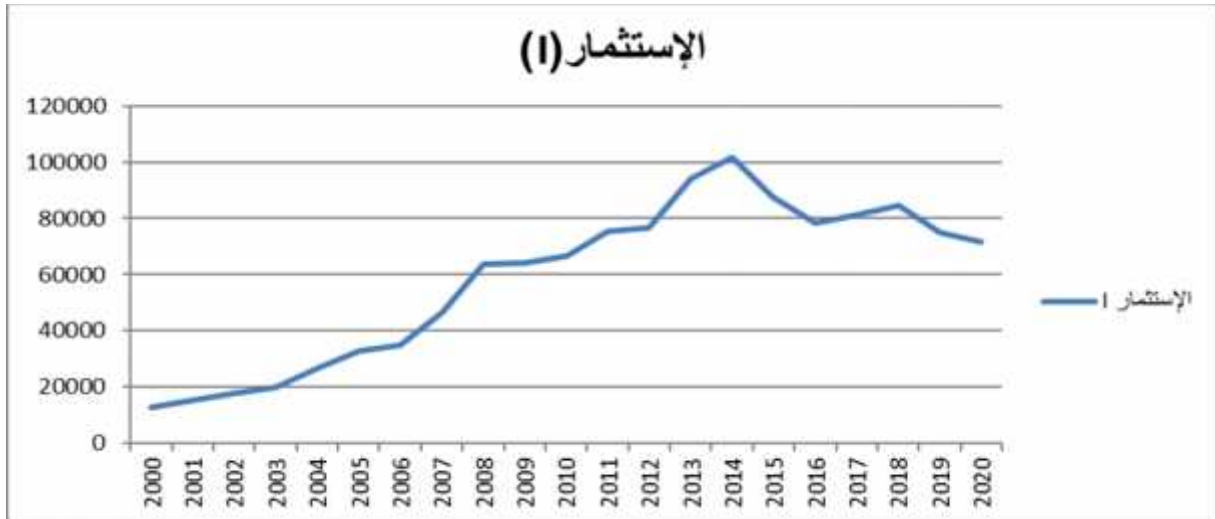
1_ إحصائيات الاستثمار للفترة من 2000 إلى 2020

الجدول رقم (18): الاستثمار للفترة من 2000 إلى 2020							
الوحدة: مليون دج							
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاستثمار	12884.1	15120.8	17954.8	19999.4	26444.8	32631.4	35004.4
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاستثمار	46475.6	63878.5	64323.1	66767.1	75565.3	76575.6	94334.4
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاستثمار	101604	87506.7	78501.7	81067.3	84683	74778.9	71439.8

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

2- التمثيل البياني للاستثمار (I)

الشكل رقم (07): الاستثمار للفترة من 2000 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18).

من خلال المنحنى نلاحظ أن الاستثمار من سنة 2000-2014 شهد ارتفاعا مستمرا، ثم بدا في الانخفاض من 2015-2017، ليعود بشكل متذبذب من 2018-2020. فالجزائر اتجهت نحو تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي القائم على المؤسسات العمومية و انفتاح أسواقها للمنافسة، حيث عملت الحكومة على توفير ظروف الدعم و المرافقة لهذه

المؤسسات بغية النهوض بالاقتصاد الوطني و الخروج من التبعية النفطية. كما أنه من الأسباب التي أدت إلى تدهور الاستثمار في الجزائر نجد ارتفاع المديونية الخارجية و تزايد أعبائها و العجز المزمن في الموازنة العامة بالإضافة إلى تدهور أسعار صرف العملة الوطنية و ارتفاع نسبة التضخم.

الفرع السادس: سعر النفط (PET)

1- إحصائيات سعر النفط للفترة من 2000 إلى 2020

الجدول رقم (19): سعر النفط للفترة من 2000 إلى 2020							
الوحدة: مليون دج							
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر النفط	28.5	24.85	25.2	29.03	38.5	54.6	65.7
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر النفط	74.9	99.9	62.3	80.2	112.9	111	109
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر النفط	100.2	53.1	45	54.15	71.30	64.40	41.27

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني <https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-I-opec-1960/2021>.

2- التمثيل البياني لسعر النفط (PET)

الشكل رقم (08): سعر النفط للفترة من 2000 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (19).

من خلال المنحنى نلاحظ انخفاض في سعر النفط ابتداء من سنة 2000 إلى سنة 2003 وذلك راجع إلى تحديد الأوبك لسقف الإنتاج، ليعاود الارتفاع مرة أخرى سنة 2004 وذلك بسبب ثورة أسعار النفط،

بعدها شهد انهيارا نتيجة الأزمة العالمية والأوضاع العالمية التي أثرت على النمو و بالتالي أثرت على الطلب العالمي، إلا أنه شهد تحسن سنة 2011 نتيجة تحسن في الأسعار ولكن ذلك لم يستمر طويلا

ليعود للانخفاض مرة أخرى بسبب الأزمة البترولية إلى غاية 2017، أما في السنوات الاخيرة 2018، 2019، 2020 فقد كان متدبب.

الفرع السابع: سعر الصرف (TCH)

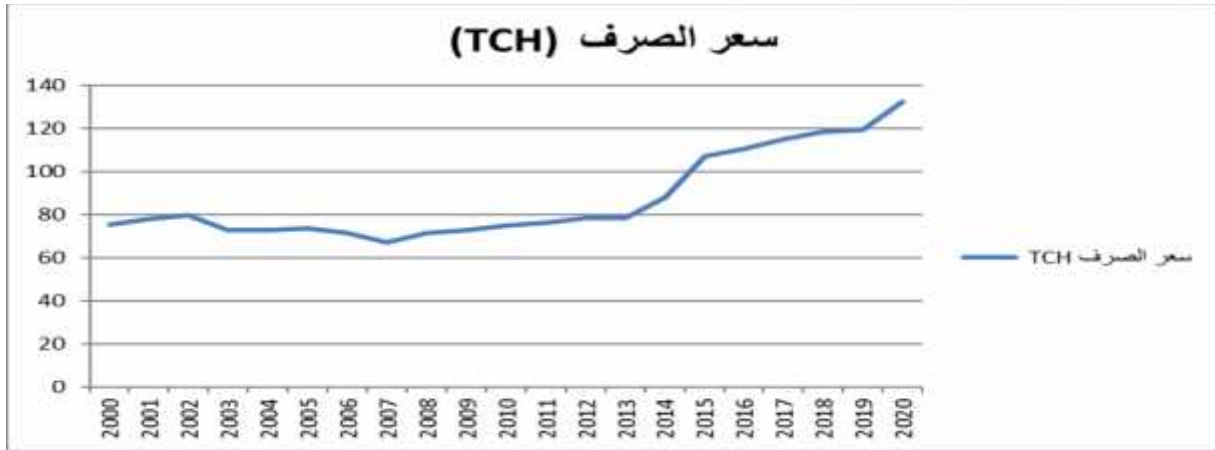
1- إحصائيات سعر الصرف للفترة من 2000 إلى 2020

الجدول رقم (20): سعر الصرف للفترة من 2000 إلى 2020							
الوحدة: مليون دج							
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر الصرف	75.34	77.82	79.72	72.61	72.61	73.38	71.16
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف	66.83	71.18	72.73	74.94	76.06	78.1	78.15
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر الصرف	87.9	107.13	110.53	114.93	118.29	119.16	132.13

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي .

2- التمثيل البياني لسعر الصرف (TCH)

الشكل رقم (09): سعر الصرف للفترة من 2000 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (20).

من خلال المنحنى نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بقي ثابتا نسبيا في حدود 74-80 دينار للدولار الواحد خلال الفترة 2000-2014، أما انخفاضه خلال سنة 2007 إلى حدود 66 دينار للدولار الواحد وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي خلال تلك الفترة وارتفاع أسعار البترول وهو ما أثر على قيمة الدولار الأمريكي عالميا، ولكن بسبب

التخفيضات التي قام بها البنك المركزي في السنوات الاخيرة ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار ليقتزف فوق 100 دينار من 2015 إلى غاية 2020 .

الفرع الثامن: الصادرات (EXP)

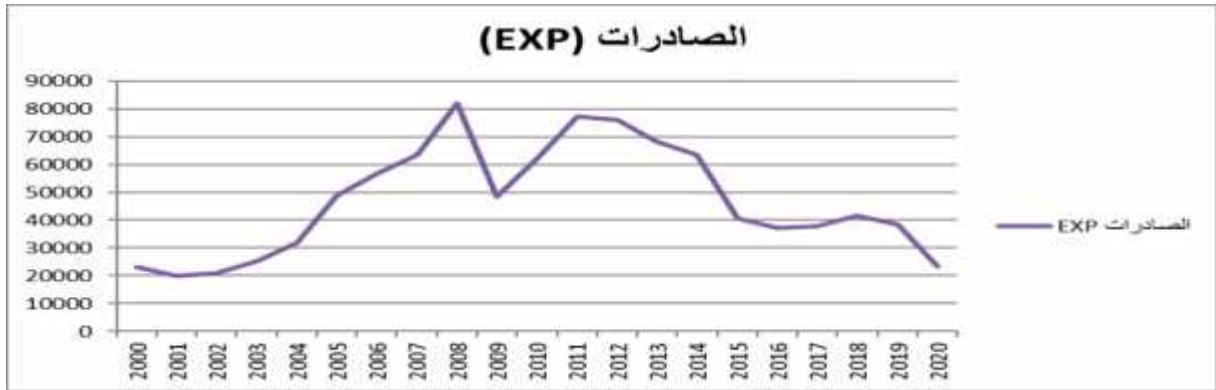
1- إحصائيات الصادرات للفترة من 2000 إلى 2020

الجدول رقم (21): الصادرات للفترة من 2000 إلى 2020							
الوحدة: مليون دج							
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	23050.4	20072.6	20796.3	25212.1	31822.7	48659.1	56631.2
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	63462.6	82050.7	48536.4	61955.4	77204.8	76002.9	68279.2
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	63555.1	40542.8	37289	37920.3	41690.4	38455	23550.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

2- التمثيل البياني للصادرات (EXP)

الشكل رقم (10): الصادرات للفترة من 2000 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (21).

من خلال المنحنى نلاحظ أنه خلال الفترة من 2000 إلى 2002 يوجد انخفاض طفيف في قيمة الصادرات، بعد هذه الفترة شهدت ارتفاعا من سنة 2002 إلى 2008 إذ بلغت ذروتها سنة 2008 بقيمة قدرت بـ 82050.7 مليون د.ج، وهذا راجع لفترة البحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر خلال تلك الفترة. في سنة 2009 حدث انهيار في قيمة الصادرات وذلك يعود إلى تراجع المداخل البترولية بسبب تراجع أسعار النفط. أما خلال الفترة 2009-2011 نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات مرة أخرى، ولكن سرعان ما عادت للانخفاض خلال الفترة 2011-2015 لتتهار قيمتها سنة 2015، خلال السنتين 2016

و 2017 تحسن ملحوظ في قيمة الصادرات إلا أن هذا التحسن لم يستمر حتى سجلت انخفاضا كبيرا في قيمتها سنة 2020 وهذا يعود لجائحة كورونا التي شهدتها العالم.

الفرع التاسع: الواردات (IMP)

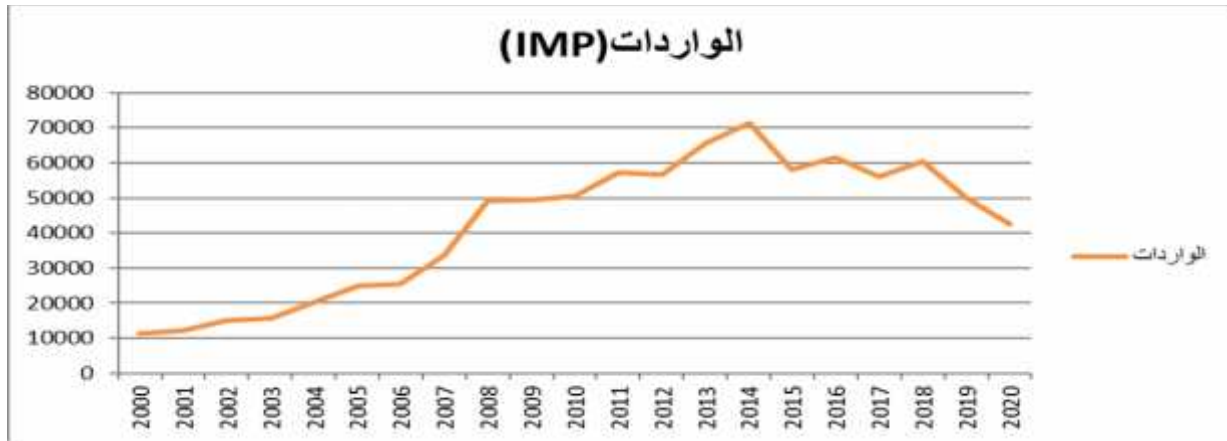
1- إحصائيات الواردات للفترة من 2000 إلى 2020

الجدول رقم (22): الواردات للفترة من 2000 إلى 2020							
الوحدة: مليون دج							
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الواردات	11363.7	12045.3	15012.2	15738.1	20377.8	24814.9	25431.3
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات	33532.5	49105.9	49333.6	50638.4	57280.6	56543.6	65721.8
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	71387.8	58128.8	61475.9	56115.3	60279.1	50074.5	42459.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

2- التمثيل البياني للواردات (IMP)

الشكل رقم (11): الواردات للفترة من 2000 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (22)

من خلال المنحنى نلاحظ ارتفاع واردات الجزائر من السلع والخدمات خلال الفترة من 2000 إلى 2014 ارتفاعا مستمرا وسريعا من 11363.7 مليون دج سنة 2000 إلى 71387.8 مليون دج سنة 2014، ثم انخفضت قيمتها إلى 56115.3 مليون دج سنة 2017 والمشكل هنا ليس في حجم الواردات بقدر ماهو متعلق بالتطور الذي صاحب أسعار هذه الواردات، كما أن تراجع قيمة الواردات خلال السنوات الأخيرة تزامن مع تراجع الرقم القياسي للواردات وانخفاض سعر برميل النفط.

الفرع العاشر: معدل الضغط الضريبي (TPF)

1- معدلات الضغط الضريبي للفترة من 2000 إلى 2020

الجدول رقم (23): معدل لضغط الضريبي للفترة من 2000 إلى 2020							
الوحدة: مليون دج							
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل الضغط الضريبي	0.038	0.035	0.036	0.036	0.033	0.040	0.041
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الضغط الضريبي	0.039	0.047	0.036	0.036	0.039	0.039	0.036
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الضغط الضريبي	0.033	0.030	0.029	0.032	0.033	0.032	0.030

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

2- التمثيل البياني لمعدل الضغط الضريبي (TPF)

الشكل رقم (12): معدل الضغط الضريبي للفترة من 2000 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (23).

نلاحظ من المنحنى أن معدلات الضغط الضريبي في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2020 في انخفاض مستمر، حتى عند ارتفاعها ترتفع بوتيرة ضعيفة جدا، ويمكن ارجاع أسباب الانخفاض في متوى الضغط الضريبي إلى عدة عوامل منها تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، انتشار البطالة، وارتفاع حدة التضخم وكذا تدهور قيمة العملة الوطنية.

المبحث الثالث: تقدير النموذج ومناقشة وتحليل النتائج

بعد عرض كل متغيرات الدراسة والتي تتمثل في الإيرادات الضريبية كمتغير مستقل والمتغيرات (الناتج الداخلي الخام، التضخم، الاستثمار الأجنبي، الاستثمار، سعر النفط، سعر الصرف، الصادرات، الواردات، معدل الضغط الضريبي) كمتغيرات تابعة، سنقوم من خلال هذا المبحث بعملية تقدير النموذج ودراسة جودته وتحليل ومناقشة النتائج.

المطلب الأول: تقدير النموذج باستخدام برنامج Eviews10.0

بعد التعرف على الشكل العام للنموذج نقوم بتقدير معاملات النموذج وذلك من خلال اعتماد أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews10.0، خلال الفترة الزمنية (2000-2020). بعد ادخالنا للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة في برنامج Eviews10.0 تحصلنا على ما يلي:

الجدول رقم (24): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد				
Dependent Variable: RF				
Method: Least Squares				
Date: 05/30/22 Time: 15:47				
Sample: 2000 2020				
Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	0.000253	8.00E-05	3.161977	0.0090
INF	604.7813	177.8422	3.400662	0.0059
IDE	0.000469	0.000461	1.016263	0.3313
I	0.094769	0.104447	0.907346	0.3837
PET	137.2933	71.89978	1.909509	0.0826
TCH	72.15399	53.55979	1.347167	0.2050
EXP01	0.049834	0.092289	0.539981	0.6000
IMP	-0.107053	0.122525	-0.873724	0.4009
TPF	1288334.	209919.1	6.137290	0.0001
C	-52955.81	5852.428	-9.048520	0.0000
R-squared	0.998460	Mean dependent var		50691.45
Adjusted R-squared	0.997200	S.D. dependent var		19945.24
S.E. of regression	1055.438	Akaike info criterion		17.06705
Sum squared resid	12253450	Schwarz criterion		17.56445
Log likelihood	-169.2041	Hannan-Quinn criter.		17.17500
F-statistic	792.3754	Durbin-Watson stat		2.364496
Prob(F-statistic)	0.000000			
المصدر: مخرجات تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج Eviews10.0				

وفقا للجدول رقم (24) فإن نتائج التقدير الخطي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 2000-2020

كما يلي:

$$RF = 0.000253100681871(PIB) + 604.781343337(INF) + 0.000468559533044(IDE) + 0.0947691484288(I) + 137.293296615 (PET) + 72.153993216(TCH) + 0.0498344701873(EXP01) - 0.107052713262(IMP) + 1288334.47339(TPF) - 52955.8146248$$

حيث يمثل كل من:

C: يمثل المتغير الثابت؛

R-squared: معامل التحديد (R^2)؛

Adjusted R-squared: معامل التحديد المصحح؛

Durbin-watson: إحصائية ديرين واتسون (D W) ؛

F-statistic: إحصائية فيشر المحسوبة؛

F-prob: تمثل احتمالية فيشر؛

t-statistic: إحصائية ستيودنت لكل معلم؛

المطلب الثاني: دراسة جودة النموذج

تبين من خلال نتائج التقدير في الجدول رقم (22) ما يلي:

1- دراسة القوة التفسيرية R^2 ajustè

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق نلاحظ أن معامل التحديد بلغ $R^2=0,9972$ و هذا يعني أن 99.72% من تغيرات RF يفسرها كل من (EXP, TCH, PET, I, IDE, INF, PIB) وبالباقى 0.28% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وبالتالي فإن للنموذج قوة تفسيرية عالية جدا.

2- دراسة المعنوية الإحصائية

أ- دراسة المعنوية الكلية:

يستخدم في ذلك اختبار فيشر، من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \dots \beta_9 = 0 \\ H_1: \exists \beta_i \neq 0, i = 0 \dots 9 \end{cases}$$

تشير مخرجات التقدير الواردة في الجدول السابق أن قيمة فيشر بلغت $F=792.3754$ وأن قيمة: $\text{Prob}(f)=0$ وهي قيمة أقل من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 ونقول إن النموذج مقبول عموماً.

ب - دراسة المعنوية الجزئية:

لتقييم معنوية معالم النموذج نستخدم إحصائية ستيودنت، وعليه نقوم بطرح الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 = \beta_i = 0; 0, \dots \dots 9 \\ H_1 = \beta_i \neq 0; 0, \dots \dots 9 \end{cases}$$

من خلال مخرجات التقدير الواردة في الجدول السابق نلاحظ أن:

الثابت $\beta_0 = -52955.82$ بمستوى دلالة $\text{prob} = 0.0000$ ، وهي قيمة أقل من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 ، ونقول أن β_0 دال إحصائياً أو معنوي (يختلف عن الصفر) عند مستوى معنوية 5%.

معامل الناتج الداخلي الخام $\beta_1 = 0.000253$ بمستوى دلالة $\text{prob} = 0.0090$ وهي قيمة أقل من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 ونقول أن β_1 دال إحصائياً أو معنوي (يختلف عن الصفر)، أي أنه غير معدوم عند مستوى معنوية 5%.

معامل التضخم $\beta_2 = 604.7813$ بمستوى دلالة $\text{Prob} = 0.0059$ وهي قيمة أقل من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 ، ونقول أن β_2 دال إحصائياً أو معنوي (يختلف عن الصفر)، أي أنه غير معدوم عند مستوى معنوية 5%.

معامل الاستثمار الأجنبي المباشر $\beta_3 = 0.000469$ بمستوى دلالة $\text{Prob} = 0.3313$ وهي قيمة أكبر من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية، نقول أن β_3 غير دال إحصائياً أو غير معنوي، أي أنه معدوم عند مستوى معنوية 5%.

معامل الاستثمار $\beta_4 = 0.094769$ بمستوى دلالة $\text{Prob} = 0.3837$ وهي قيمة أكبر من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ، ونقول أن β_4 غير دال إحصائياً أو غير معنوي، أي أنه معدوم عند مستوى معنوية 5%.

معامل سعر النفط $\beta_5 = 137.2933$ بمستوى دلالة $\text{Prob} = 0.0826$ وهي قيمة أقل من 0.1 ومنه نقول أن β_5 دال إحصائياً، أي أنه غير معدوم عند مستوى معنوية 10%.

معامل سعر الصرف $\beta_6 = 72.15399$ بمستوى دلالة $\text{Prob} = 0.2050$ هي قيمة أكبر من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ، ونقول أن β_6 غير دال إحصائياً أو غير معنوي، أي أنه معدوم عند مستوى معنوية 5%.

معامل الصادرات $\beta_7 = 0.049834$ بمستوى دلالة $\text{Prob} = 0.539981$ وهي قيمة أكبر من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ، ونقول أن β_7 غير دال إحصائياً أو غير معنوي، أي أنه معدوم عند مستوى معنوية 5%.

معامل الواردات $\beta_8 = -0.107053$ بمستوى دلالة $\text{Prob} = 0.4009$ وهي قيمة أكبر من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ، ونقول أن β_8 غير دال إحصائياً أو غير معنوي، أي أنه معدوم عند مستوى معنوية 5%.

معامل الضغط الضريبي $\beta_9 = 1288334$ بمستوى دلالة $\text{Prob} = 0.0001$ وهي قيمة أقل من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 ، ونقول أن β_9 دال إحصائياً أو معنوي عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الثالث: تفسير ومناقشة وتحليل النتائج

سنقوم في هذا المطلب بدراسة النموذج المقدر من الجانب الاقتصادي وذلك من خلال تفسير النتائج المتحصل عليها، كما يلي:

C : أي انه إذا انعدمت جميع المتغيرات المستعملة فإن RF ستكون سالبة.

β_1 : تتمثل في قيمة الناتج الداخلي الداخل الخام، حيث نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن هناك أثر طردي للناتج الداخلي الخام على الإيرادات الضريبية، بحيث كلما زاد الناتج بنسبة (100%) زادت الإيرادات الضريبية بـ 0.02%. ونفسر هذا الأثر الإيجابي نتيجة برامج الانتعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة لدفع النمو الاقتصادي.

β_2 : تتمثل في قيمة معدل التضخم، حيث نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن هناك أثر طردي للتضخم على الإيرادات الضريبية، بحيث كلما زاد التضخم بوحدة واحدة تزيد الإيرادات الضريبية بـ 604.7813 وهذا يدل أن التضخم يؤثر بشكل كبير على الإيرادات الضريبية. نفسر بزيادة الكتلة النقدية وطبيعة الواردات الجزائرية فضلا عن ارتفاع قمتها، وكذا زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي للسلع والخدمات وكذا القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي.

β_3 : تمثل في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن هناك أثر طردي للاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الضريبية، بحيث كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (100%) زادت الإيرادات الضريبية بـ 0.04%. نفسر هذا الأثر الإيجابي بكون قطاع المحروقات في الجزائر هو المستقطب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر.

β_4 : تتمثل في قيمة الاستثمار، حيث نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن هناك أثر طردي للاستثمار على الإيرادات الضريبية، حيث كلما زاد الاستثمار بنسبة (100%) زادت الإيرادات الضريبية بـ 9.476%. نفسر ذلك بالمجهودات التي تقوم بها الجزائر لإعادة هيكلة اقتصادها تماشياً مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية، بالإضافة إلى تبنيتها برامج تنموية تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي من خلال تفعيل القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية خارج قطاع المحروقات

كالصناعة والزراعة والخدمات... الخ، وذلك من أجل تنويع مصادر الدخل ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي.

β_5 : تتمثل في قيمة سعر النفط، حيث نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن هناك أثر طردي لسعر النفط على الإيرادات الضريبية، حيث كلما زاد سعر النفط بوحدة واحدة زادت الإيرادات الضريبية بـ 137.2933 وحدة نقدية، أي أن سعر النفط يؤثر على الإيرادات الضريبية بشكل كبير. نفس ذلك يكون الجزائر تعمد بشكل كبير في تمويل مواردها الضريبية على المنتجات البترولية.

β_6 : تتمثل في قيمة سعر الصرف، حيث نلاحظ أن إشارتها موجبة أي أن هناك أثر طردي لسعر الصرف على الإيرادات الضريبية، حيث كلما زاد سعر الصرف بوحدة واحدة زادت الإيرادات الضريبية بـ 72.1539 وحدة نقدية.

β_7 : تتمثل في قيمة الصادرات، حيث نلاحظ أن إشارتها موجبة أي أن هناك أثر طردي للصادرات على الإيرادات الضريبية، حيث كلما زادت الصادرات بنسبة (100%) زادت الإيرادات الضريبية بنسبة 4.983% . نفس ذلك لكون الصادرات في الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة جدا على قطاع المحروقات القائم أساسا على الإيرادات البترولية التي تلعب دورا هاما في الإيرادات الضريبية في الجزائر.

β_8 : تتمثل في قيمة الواردات، حيث نلاحظ أن إشارتها سالبة أي أن هناك أثر عكسي للواردات على الإيرادات الضريبية، حيث كلما زادت الواردات بنسبة (100%) انخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة 10.705% . نفس ذلك بسبب ارتفاع نسبة الإنفاق على الواردات.

β_9 : تتمثل في قيمة معدل الضغط لضريبي، حيث نلاحظ أن إشارتها موجبة أي وجود أثر طردي للضغط الضريبي على الإيرادات الضريبية، حيث كلما زاد الضغط الضريبي بوحدة واحدة تزيد الإيرادات الضريبية بـ 1288334 وهذا يدل على أن الضغط الضريبي يؤثر بشكل كبير جدا على الإيرادات الضريبية.

خلاصة الفصل الثالث

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لمحددات الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بهدف التوصل من خلاله إلى معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الإيرادات الضريبية في الجزائر، وذلك لاتباع منهجية الاقتصاد القياسي.

حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية والتي تم جمعها من عدة مصادر مختلفة، بعد ذلك تم بناء النموذج القياسي واختباره باختبارات قياسية، ثم القيام بتقدير النموذج والقيام بتحليل وتفسير النتائج وربطها بالواقع.

من خلال هذه الدراسة القياسية لمحددات الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020 واتباع الخطوات السابقة الذكر، وجدنا أن الإيرادات الضريبية تتأثر بشكل كبير بمعدل الضغط الضريبي وسعر الصرف وسعر النفط والتضخم، أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار والصادرات فتؤثر على الإيرادات الضريبية إيجابيا لكن بنسبة ضعيفة، وتوصلنا إلى أن الواردات تؤثر بشكل سلبي على الإيرادات الضريبية.

الخاتمة العامة

تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة وتسعى دائما إلى زيادة حصيلتها والحفاظ عليها من الهدر والضياع، كما أن الموارد الضريبية تعتبر مؤشر حقيقيا يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء الحكومي الاقتصادي والمالي، ومن المعروف أن الجانب المالي لأي دولة والمتمثل في الغالب في الموارد الضريبية له أهمية خاصة ويشكل جزءا مهما من إيرادات الدولة.

وقد تناولنا من خلال هذه الدراسة محددات الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000، حيث استخدمنا في هذه الدراسة تقنيات قياسية عن طريق أسلوب الانحدار المتعدد باستخدام برنامج EVIEWS10.0 وكذا دراسة إحصائية للمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الإيرادات الضريبية.

من خلال تحليل موضوع الدراسة ومناقشته تمكنا من التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي، كما سنشير إلى جملة من التوصيات بالإضافة إلى إبراز الآفاق المكتملة لموضوع الدراسة.

نتائج الدراسة:

بعد إتمام هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- تتكون الإيرادات الضريبية في الجزائر على مصدرين رئيسيين لها هما الجباية العادية والجباية البترولية، ومما هو معروف فإن المصدر الرئيسي لمداخل الدولة هو قطاع المحروقات الذي يندرج ضمن الجباية البترولية حيث تعتمد عليه الجزائر بشكل كبير رغم الإصلاحات والتغييرات التي قامت بها من أجل تحسين مستوى مردودية الجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية.
- يؤثر الناتج الداخلي الخام على الإيرادات الضريبية بشكل إيجابي وبعلاقة طردية، حيث كلما زاد الناتج الداخلي الخام زادت معه الإيرادات الضريبية.
- يؤثر التضخم على الإيرادات الضريبية بشكل إيجابي وبعلاقة طردية، حيث كلما زاد التضخم زادت معه الإيرادات الضريبية.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الضريبية بشكل إيجابي وبعلاقة طردية، حيث كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر زادت معه الإيرادات الضريبية.
- يؤثر الاستثمار على الإيرادات الضريبية بشكل إيجابي وبعلاقة طردية، حيث كلما زاد الاستثمار زادت معه الإيرادات الضريبية.
- يؤثر سعر النفط على الإيرادات الضريبية بشكل إيجابي وبعلاقة طردية، حيث كلما زاد سعر النفط زادت معه الإيرادات الضريبية.

- يؤثر سعر الصرف على الإيرادات الضريبية بشكل إيجابي وبعلاقة طردية، حيث كلما سعر الصرف زادت معه الإيرادات الضريبية.
- تؤثر الصادرات على الإيرادات الضريبية بشكل إيجابي وبعلاقة طردية، حيث كلما زادت الصادرات زادت معها الإيرادات الضريبية.
- يؤثر معدل الضغط الضريبي على الإيرادات الضريبية بشكل إيجابي وبعلاقة طردية، حيث كلما زاد معدل الضغط الضريبي زادت معه الإيرادات الضريبية.
- تؤثر الواردات على الإيرادات الضريبية بشكل سلبي وبعلاقة عكسية، حيث كلما زادت الواردات انخفضت الإيرادات الضريبية.

التوصيات:

- زيادة كفاءة التحصيل الضريبي لما لديه من تأثير على جميع العوامل التي تؤثر مرونة الضريبة.
- اعتماد نظام جديد عادل وفعال لتحصيل الضرائب.
- الرفع من المردودية الضريبية وذلك عبر تطهير وتحريك القطاعات الإنتاجية لرفع الدخل الوطني، هذا ما يسمح بزيادة الإيرادات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي بشكل يجعل الضريبة عاملا مؤثر في النشاط الاقتصادي.

أفاق الدراسة:

- حاولنا من خلال الدراسة الراهنة تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر في الإيرادات الضريبية، وبسبب قيد الوقت فإننا نعتقد أن هذا الموضوع لا يزال يتطلب تحليلا أكثر تفصيلا، وأن هناك جوانب جديدة بالدراسة والبحث، نقترح المواضيع التالية كإشكاليات مستقبلية:
- الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

1. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
2. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات- دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة- الرسم على القيمة المضافة- دراسة نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
3. خالد عبد الحفيظ محمد حمد، أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان(1985-2010)، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية، مارس 2021.
4. سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام - الجزء الأول، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
5. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة(النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
6. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة-مدخل لدراسة أصولالفن المالي للاقتصاد العام، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
7. عادل فليح العلي،المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
8. عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
9. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
10. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
11. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، بدون طبعة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.

12. عبد الناصر نور، نائل حسن عدس، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
13. فاطمة السويسي، المالية العامة (موازنة-ضرائب)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ليبيا، 2005.
14. محمد الطاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسير، عمان، الأردن، 2007.
15. محمد خير العكام، المالية العامة 1، بدون طبعة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.
16. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
17. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- ❖ المقالات العلمية
1. عروبة معين عايش، أثر تطبيق قانون التقاعد الموحد رقم 26 لسنة 2019 على حجم الإيرادات الضريبية- بحث تطبيقي على عينة من الجامعات الحكومية العراقية، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد 15، العدد 52، الجامعة التقنية الوسطى، 2020.
2. نضال رؤوف أحمد، سرى رياح عواد، تأثير معوقات تحصيل ضريبة الاستقطاع المباشر على الإيرادات الضريبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 65، تموز، 2021، متاحة على الموقع [bcuj. Baghdad collage. Edu. Tq](http://bcuj.Baghdad collage. Edu. Tq).
3. محمد أمين قمبرور، مصباح حراق، أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر- دراسة قياسية تحليلية للفترة (1992-2018) ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 07، العدد 01، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2021.
4. ابتسام ذهنية، محمد قراش، أثر التعديلات الجبائية فيما يخص الرسم على النشاط المهني على الإيرادات الجبائية لبلديات نعامة-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل 2005-2009، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2021.
5. بن عزوق منير، طالب بن عيسى، لامركزية الجباية العقارية كآلية لتدعيم موارد الدولة وميزانية الجماعات المحلية -دراسة محينة بموجب قانون المالية 2017-، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد 03، تيارت، الجزائر، 2017.

6. بن لطرش مولود، تقييم إحلال الجباية العادية في الجزائر في ظل الإصلاحات الضريبية-دراسة تحليلية خلال الفترة 2009-2019، مجلة البحوث العلمية في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 02، جامعة لونيبي علي البلدية 02، الجزائر.
7. خليفي سامية بدار عاشور، دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2017-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوالضياف، المسيلة، المجلد 12، العدد 02، 2009.
8. سايح جبور علي، عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2008.
9. سعادة فاطمة الزهرة، مسعودي خيرة، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري-دراسة تاريخية، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 08، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، 2018.
10. شاوي صليحة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.
11. صرامة عبد الوحيد، قجاتي عبد المجيد، مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني بين الاستقرار والتقلب-دراسة قياسية للفترة 1980-2015، جامعة أم لبواقي.
12. قجاتي عبد المجيد، صرامة عبد الوحيد، أثر الإيرادات الجبائية على الإنفاق العام في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
- ❖ الرسائل الجامعية
1. بومحروق خير الدين، دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي، 2011.
2. صبري خالد مصطفى العلي، درجة فاعلية الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي في أعمال شركات التجارة الالكترونية في فلسطين، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2009.
3. عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص

- تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بن قايد، تلمسان، 2016.
4. عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2004)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014.
5. عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01.
6. قطاف نبيل، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات-دراسة ميدانية لبلدية بسكرة الفترة 2000-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008.
7. قنادزة جميلة، الجباية البترولية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
8. محمود جمام، النظام الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، 2010.
9. معاذ يوسف الذنبيات، تطور الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية و العوامل المؤثرة فيها خلال الفترة (1985-2003) -دراسة تحليلية مقارنة، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الإدارة العامة، جامعة مؤتة، الأردن، 2004.

❖ المحاضرات

1. رتيبة بوهالي، محاضرات في جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017.
2. زواش زهير محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، قسنطينة، 2019.

3. محمد حيمران، محاضرات جباية المؤسسة المعمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2021.

4. دحماني محمد ادريوش، محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2013، ص 87.

❖ المنتديات

1. ثلاثية النمو الاقتصادي- الإيرادات الضريبية- المساعدات الخارجية التداخل و الترابط، منتدى الاستراتيجيات الأردني، عمان، الأردن، 2017.

❖ القوانين

1-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2022.

2-قانون الضرائب الغير مباشرة، المديرية العامة للضرائب، 2022.

3-قانون الرسم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، 2022.

4-قانون الطابع، المديرية العامة للضرائب، 2022.

5-قانون التسجيل، المديرية العامة للضرائب، 2022.

6-القانون رقم 19-13 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لـ 11 ديسمبر 2019، ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 76، 2019.

7-القانون رقم 86-14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406، الموافق لـ 19 اوت 1986، المتعلق بأعمال التقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب.

❖ المواقع الالكترونية

1- <http://creativecommons.org>.

2- <http://av.m.wikipedia.org>

3- rouwwad.com.

4- bcuj.baghdadcollage.edu.Tq.

5- www.enssea.net.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Xavier vandendriessche, **Finance publiques**, Edition facompo, France, 2008.



الملاحق

الملحق رقم 01: الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة من 2000 إلى 2022.

الوحدة: مليون د.ج.

Années	PIB	IDE	I	EXP	IMP	PET	TCH	INF	TPF	RF
2000	54790392,75	280100	12884,1	23050,4	11363,7	28,5	75,34	0,339163189	0,038272221	20969,5
2001	54744712,81	1113105,541	15120,8	20072,6	12045,3	24,85	77,82	4,225988349	0,035223676	19283,1
2002	56760355,87	1064960	17954,8	20796,3	15012,2	25,2	79,72	1,418301923	0,036575176	20760,2
2003	67863828,41	637853,027	19999,4	25212,1	15738,1	29,03	72,61	4,268953958	0,036510171	24777,2
2004	85332581,19	884749,028	26444,8	31822,7	20377,8	38,5	72,61	3,961800303	0,033662875	28725,4
2005	103198223,7	1156000	32631,4	48659,1	24814,9	54,6	73,38	1,3824446567	0,040642463	41942,3
2006	117027307,5	1841000	35004,4	56631,2	25431,3	65,7	71,16	2,311499185	0,041771191	48883,7
2007	134977082,6	1686736,54	46475,6	63462,6	33532,5	74,9	66,83	3,678995747	0,039302524	53049,4
2008	171000699,9	2638607,034	63878,5	82050,7	49105,9	99,9	71,18	4,858590628	0,047006065	80380,7
2009	137211035,8	2746930,734	64323,1	48536,4	49333,6	62,3	72,73	5,737060361	0,036870868	50590,9
2010	161207270,2	2300369,124	66767,1	61955,4	50638,4	80,2	74,94	3,911061955	0,03647472	58799,9
2011	200013052,2	2571237,025	75565,3	77204,8	57280,6	112,9	76,06	4,524211505	0,039737307	79479,8
2012	209058992	1500402,453	76575,6	76002,9	56543,6	111	78,1	8,891450911	0,03910126	81744,7
2013	209755003,3	1691886,708	94334,4	68279,2	65721,8	109	78,15	3,25423911	0,036203427	75938,5
2014	213810024,9	1502206,171	101604	63555,1	71387,8	100,2	87,9	2,916926921	0,033314387	71229,5
2015	165979279,3	-537792,9209	87506,7	40542,8	58128,8	53,1	107,13	4,784447007	0,030109662	49975,8
2016	160034163,9	1638263,954	78501,7	37289	61475,9	45	110,53	6,397694803	0,029195641	46723
2017	170097014,6	1230243,451	81067,3	37920,3	56115,3	54,15	114,93	5,59111591	0,032040656	54500,2
2018	174910878,6	1466116,068	84683	41690,4	60279,1	71,3	118,29	4,269990205	0,033106689	57907,2
2019	171767403,7	1381200,05	74778,9	38455	50074,5	64,4	119,16	1,951768211	0,032109759	55154,1
2020	145009181,5	1126709,39	71439,8	23550,3	42459,2	41,27	132,13	2,415130941	0,030139678	43705,3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات.

- بيانات البنك الدولي.

- قاعدة البيانات الاقتصادية/صندوق النقد العربي.

- الموقع الإلكتروني: <https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-de-l-opep-1960/>

الملحق رقم 02: النموذج الإحصائي EViews 10.0

الجدول رقم (24): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد				
Dependent Variable: RF				
Method: Least Squares				
Date: 05/30/22 Time: 15:47				
Sample: 2000 2020				
Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	0.000253	8.00E-05	3.161977	0.0090
INF	604.7813	177.8422	3.400662	0.0059
IDE	0.000469	0.000461	1.016263	0.3313
I	0.094769	0.104447	0.907346	0.3837
PET	137.2933	71.89978	1.909509	0.0826
TCH	72.15399	53.55979	1.347167	0.2050
EXP01	0.049834	0.092289	0.539981	0.6000
IMP	-0.107053	0.122525	-0.873724	0.4009
TPF	1288334.	209919.1	6.137290	0.0001
C	-52955.81	5852.428	-9.048520	0.0000
R-squared	0.998460	Mean dependent var		50691.45
Adjusted R-squared	0.997200	S.D. dependent var		19945.24
S.E. of regression	1055.438	Akaike info criterion		17.06705
Sum squared resid	12253450	Schwarz criterion		17.56445
Log likelihood	-169.2041	Hannan-Quinn criter.		17.17500
F-statistic	792.3754	Durbin-Watson stat		2.364496
Prob(F-statistic)	0.000000			
المصدر: مخرجات تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج Eviews10.0				

المخلص

تعالج هذه الدراسة محددات الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020، حيث تم إبراز الأسس النظرية للإيرادات الضريبية بشكل عام ثم التطرق للإيرادات الضريبية في الجزائر، كما هدفت الدراسة القياسية إلى دراسة أثر المتغيرات (الناتج الداخلي الخام، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار، سعر النفط، سعر الصرف، الصادرات، الواردات، معدل الضغط الضريبي) على الإيرادات الضريبية، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS10.0.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي كبير لكل من معدل الضغط الضريبي وسعر الصرف وسعر النفط والتضخم على الإيرادات الضريبية، أما الناتج الداخلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار والصادرات فتؤثر على الإيرادات الضريبية إيجابيا لكن بشكل ضعيف، ووجود أثر سلبي للواردات على الإيرادات الضريبية.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الإيرادات الضريبية، محددات الإيرادات الضريبية، الجباية العادية، الجباية البترولية.

Summary

This study addresses the determinants of tax revenues in Algeria during the period 2000-2020, where the theoretical bases of tax revenues in general were highlighted and then the tax revenues in Algeria were addressed, and the standard study also aimed at studying the impact of variables (crude domestic output, inflation, FDI, investment, oil price, exchange rate, exports, imports, tax pressure rate) on tax revenues, using the multiple linear regression model using the EVIEWS10.0 's statistical programme.

The study found a significant positive impact of both tax pressure rate, exchange rate, oil price and inflation on tax revenues, and domestic crude output, FDI, investment and exports have a positive but weak impact on tax revenues, as well as a negative impact of imports on tax revenues.

Keywords: taxes, tax revenues, regular levy, petroleum levy, multiple linear regression model.